المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين
الدار البيضاء-السطات
الفرع الإقليمي الجديدة

مجزوءة: دعم التكوين الأساس
جغرافيا
شعبة الاجتماعيات

المشروع الترابي آلية جماعاتية لإحقاق التنمية الترابية المندمجة والمستدامة

إعداد: ذ. مراد عرابي

مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدار البيضاء-سطات

المشروع الترابي آلية جماعاتية لإحقاق التنمية الترابية المندمجة والمستدامة ـ

مقاربة جغرافية ـ

* عرابي مراد، مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدار البيضاء-سطات

ملخص : أصبحت التنمية الترابية المحلية المندمجة والمستدامة مطلبا راهنا وذو طابع ملح غير قابل للتأجيل، تتطلب تجاوز المشاريع الممركزة والمقاربات القطاعية التي أبانت عن تواضع نتائجها بسبب نظرتها للمجال كمعطى محايد، مقاربات وضعت من التراب المحلي موضع إسقاط للبرامج المركزية التي تتسم بمنهجيتها التعميمية ذات النمط الواحد دون مراعاة للخصوصيات المحلية، هذه التصورات لا تتماشى غالبا مع تطلعات المحلي، مما بات يفرض ضرورة الانتقال إلى المقاربة الترابية التي تتيح الفهم العميق لحاجيات الساكنة المحلية وكآلية لنجاح المشاريع التنموية المحلية، هذه المقاربة تجمع بين خطاب سياسي وآخر تنموي لمعالجة التحديات المجالية لتقوية مناعة وتنافسية التراب عبر إحدى أهم أدوات الاشتغال على التراب وتنميته ألا وهي "المشروع الترابي".

سنروم من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على مفهوم "المشروع الترابي" في أبعاده الدلالية النظرية وحيثياته ووظيفته ومراحل بناءه وأجرأته وشروط بلورته ومختلف تمفصلاته، لإنتاج وثيقة متكاملة إلى حد ما على مستوى المعرفي والإجرائي، يحدونا في ذلك جدة المفهوم وأهمية الإلمام به من لدن المهتم بموضوع التنمية الترابية عموما والجغرافي على الخصوص.

الكلمات المفتاحية: المحلي، المشروع الترابي، الذكاء الترابي، التنمية الإدماجية

Résumé : Le développement territorial locale, intégré et durable est devenu une exigence urgente et actuelle qui exige que les projets décentralisés et les approches sectorielles qui montrent des résultats modestes en raison de leur neutralité ont été remplacés par des approches établies depuis le territoire local et intégrées dans des programmes centraux caractérisés par leur caractère unique. Pour les particularités locales, ces perceptions ne sont souvent pas en adéquation avec les aspirations locales.
Ces approches sont souvent incompatibles avec les aspirations locales, ce qui nécessite une transition vers une approche globale permettant de mieux comprendre les besoins de la population locale et un mécanisme de réussite pour les projets de développement local. Cette approche associe le discours politique et développemental pour relever les défis régionaux pour renforcer la résilience et la compétitivité des territoires. Sur territoire et son développement, à savoir, "le projet territorial".
Nous allons mettre en évidence le concept de «projet territorial» dans ses dimensions sémantiques, ses aspects, ses fonctions, ses étapes de construction, ses conditions, sa cristallisation et ses lacunes. Pour produire un document assez intégré au niveau cognitif et procédural, nous sommes guidés par la nouveauté du concept et l importance de sa connaissance par le chercheur sur le sujet du développement territorial en général et le chercheur géographe en particulier.

Les mots clés : le local, le projet territorial, l'intelligence territorial, le développement intégral

مقدمة

يعيش العالم اليوم تحولات وتقلبات متسارعة على جميع الأصعدة في إطار عولمة يطبعها التنافس، تفرض قيما لم تعد خيارا، تنتقل من بعدها العالمي إلى التأثير في المحلي، كما تفرض إعادة النظر في الأسس المعتمدة في التنمية المحلية فبات من المفروض تجنب الانغلاق، وأصبح لزوما المواكبة المستمرة للمستجدات ومسايرة التحولات لركوب قاطرة التنمية المستدامة كغاية تسعى إلى تحقيقها كل الشعوب قصد الرقي بمجالاتها الترابية إلى وضعية أفضل من سابقتها، محورها الإنسان باعتباره الهدف الرئيس للعملية التنموية وشرطا ضروريا لحصولها.

إن المفهوم التقليدي العام للتنمية لم يعد مقبولا، لما كانت التنمية المحلية ترتكز على مقاربة قطاعية فاقدة إلى التنسيق بين المتدخلين والفاعلين الترابيين، ولم تنطلق من النظرة المتساوية القيمة لكل أرجاء التراب، واقتصرت على الفاعلية الاقتصادية دون الاكتراث إلى الفاعلية الاجتماعية، الثقافية، التوازنات المجالية والبيئية...حيث أن المفهوم الحالي يعمل على تحقيق النمو والتطور في مختلف القطاعات وإشباع حاجات الإنسان الخدماتية، البيئية، الحضارية والثقافية...في تكامل تام ومن خلال الربط والتنسيق[1].

ومن بين القواعد الأساسية لهذا التوجه الجديد، الاعتماد على تنمية وتقوية موارد التراب باعتبارها ركيزة ومنطلقا للتنمية الترابية المحلية، التي توفر إمكانات مهمة لإنتاج

---

[1] **قاسم نهاد.،2001**، « التنمية المستديمة للمستقرات الحضرية : عناصرها، مفهومها، مبرراتها، وسائل تحقيقها »، أشغال ندوة : العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة أيام 10-12-11 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير بالرباط، ص 72، ص ص : 70-79.

الثروة[2]، انطلاقا من كيفية تحديدها واستغلالها، من خلال إسهام كافة الأطراف المستعملة للتراب، ولتحقيق الأمر لا بد من لفت النظر إلى مفهوم المشروع الترابي كأحد المقاربات النوعية المستجدة، يحتم تبني سياسات ميكروترابية، تراعي الخصوصيات الثقافية والإمكانات المادية والبشرية، إذ لا يمكن تبني سياسة تنموية واحدة داخل نفس البلد[3]، الغاية الكبرى منها الرقي برقعة جغرافية ما على جميع المستويات.

ويشكل إعمال المقاربة الترابية من بين المقاربات البحثية المستجدة للاشتغال على المواضيع والإشكاليات المجالية والجغرافية، الشيء الذي يمكن من استقراء الدينامية الترابية في بعديها الطبيعي والإنساني في سيرورتها الزمنية والمكانية، واستجلاء تغايرية تصور وفعل الإنسان كمستعمل للمجال، وما ينتج عن ذلك من شبكة علاقات خاصة ونوعية داخله، وتستمد المقاربة الترابية أهميتها باعتبار التراب حاملا لموارد متنوعة كما وكيفا متاحة وكامنة، وحيزا يحتضن إرثا تاريخيا تراكميا على المستويات المادية الميدانية وغير المرئية التي تجسدها الروابط بين التراب والساكنة المنتمية إليه. فكيف يمكن إعادة النظر في التناول المقارباتي للتنمية المجالية ؟ فأين تتموقع المقاربة الترابية والمشروع الترابي من مسألة التنمية المحلية ؟

---

[2] **بنمختار رشيد.،2012**، « تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، تحد جديد من أجل إنتاج الثروة والتشغيل من خلال استغلال الخصوصيات الترابية »، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس ، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص27، ص ص : 27-39.

[3] **بكشوا محمد.،2015**، « الجهوية المتقدمة وإعداد التراب »، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص 61، ص ص : 59-65.

1- التراب المحلي، الترابية، المشروع الترابي والتنمية الترابية : مفاهيم مترابطة إجرائيا

تكتسي "المفاهيم" أهمية كبيرة في عملية البحث فهي بمثابة مفاتيح العلوم التي لن تتأتى معرفتها إلا بمعرفة مفاهيمها معرفة دقيقة، وتزخر العلوم الإنسانية والاجتماعية بالعديد من المفاهيم التي تشكل هويتها يسعى الباحث من خلالها إلى تفسير الظاهرة الإنسانية موضوع الدراسة، ويعطيها مدلولات ذهنية تطابق الواقع قبل دراستها، كما يتيح التحديد الدقيق للمفاهيم رسم حدود اشتغال كل واحدة من المفردات و ضبط منهج مجال اشتغال المفهوم، مما يمكن الباحث من حصر مجال الاشتغال، ويمكن القارئ منذ البداية أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك.

تتسم المفاهيم في مجال العلوم الطبيعية بالثبات والوضوح نسبيا، غير أنها في العلوم الاجتماعية والإنسانية تتعدد وتختلف تعريفاتها، ويتعمق النقاش حولها حسب المرجعيات والتخصصات، وتطرح أي محاولة للمساهمة في مقاربة مفهوم معين في العلوم الإنسانية والاجتماعية عدة صعوبات، لما تحمله المفاهيم من تأويلات يصعب حصرها في تعريف واحد ووحيد، وتعتبر الجغرافيا علم له علاقة بحث وثيقة بالمفاهيم المستجدة للإسهام في مناقشة طموحات المجتمع التنموية، ومجابهة كل أشكال التخلف الترابي وفي البحث عن سبل تجاوزها والتخفيف من حدتها.

يعتبر مفهوم التراب الترابية والتنمية الترابية من المفاهيم الموضوعاتية التي لازال النقاش والحوار حولها مفتوحا بالنسبة للمجتمعات النامية[4]، وأصبحت التنمية وفق المقاربة الترابية حقلا خصبا لدراسات كثير من التخصصات العلمية والمؤسساتية، نظرا للأهداف التي تسطرها والنتائج التي تحققها، فبعدما كانت عملية التنمية عملا دولاتيا رسميا، أصبح اليوم عملا يتطلب تآزر وتشارك كافة الفاعلين الترابيين، وبما أن العالم أصبح اليوم قرية صغيرة أصبح لزاما تجديد المقاربات والانفتاح على المستجدات.

التراب والترابية والمحلية من المفاهيم التي يجب التعامل معها في الفهم والاستعمال بنوع من الحذر، خاصة في ارتباطها بمجال الدراسة الجغرافية، مصطلحين يحتدم حولهما النقاش وتتباين مستويات إدراكهما وأوجه استخدامهما، يتصفان بطابع الوهمية والمرونة، إذ يمكن أن يقعا في عدة مواقع وبمعاني مختلفة، إذ أنه من النادر جدا أن نجد إجماعا بخصوص تعريف المفهومين، كما تندر مصادفة أعمال نظرية حول مفهومي التراب والترابية، لكن البعض منها تخضع دراستها للظواهر الجغرافية لهذه المقاربة أو بالأحرى قد تكون ضمنية، ومنها ما يغفل ذلك، كما لا يستطيع مقالنا الإحاطة والمعالجة الشاملة والدقيقة لموضوع التراب والترابية والتنمية الترابية والمفاهيم المرتبطة بها، بل يبقى مساهمة بسيطة تحملنا إلى آفاق هذه المفاهيم ومقاربتها جغرافيا، ونحو الانفتاح عليها لتعميق المعرفة والنقاش حولها.

يتفرع عن المفاهيم المركزية لمقالنا جهاز مسترسلا من المفاهيم ذات الجدة في الحقل الجغرافي والتنموي، هذا الجهاز المفاهيمي ارتبط عموما بإعداد التراب، فمن المجال،

---

[4] **أركان عماد.،2004**، « نظام اللاتمركز ومتطلبات الحكامة الترابية »، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص 27، ص ص : 27-44.

المكان، الوسط، التنمية التشاركية، القطاعية، إلى التراب والتنمية الترابية، التشخيص الترابي والمشروع الترابي والتثمين الترابي، التسويق الترابي، التعاقدية، الالتقائية، الموارد الترابية...كل هذه المفاهيم تكون أنساقا منسجمة تحمل الكثير من الإشارات إلى التراب، كحلقات مترابطة في تدبير التراب المحلي تتولد عن بعضها البعض، ميزتها التداخل والتقاطع بين دلالاتها وصعوبة إقامة حدود فاصلة بينها بدقة لطبيعتها النظرية المجردة وتحديات تطبيقها في الواقع، إلا أنه بالرغم على اختلافها تهدف بكاملها إلى إحقاق التنمية المحلية بتراب معين، بعضها سنتطرق إليها وأخرى سنقتصر على إبراز دورها وأهميتها.

1-1- مفهوم التراب : Le territoire

يعتبر التراب مفهوما مشتركا بين العديد من العلوم، مفهوم مجالي يصعب تحديد المجال الذي ينطبق عليه، بداية استعمل في الحقل السياسي القانوني ليعنى به جزء من سطح الأرض محدد المساحة ومقسم إلى أقسام إدارية، خاضع لسيادة سلطة مفوضة ويقع تحت وصايتها ومراقبتها، تطبعه بتوجيهاتها وتزوده بمجموعة من المؤسسات التي تدبره وتقوم بإعداده والتأثير فيه حسب الإختيارات التي تراها مناسبة[5].

تكاد تجمع معاجم اللغات الحية على الاتفاق حول أن التراب : نطاق،امتداد، مساحة أرضية معينة ومحددة، التراب قطعة أرضية من المجال، هو كل حيز جغرافي متملك

[5] **LEVY,J& LUSSAULT,M., 2003,** « dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés », éd. BELIN, Paris, p 919.

approprie والواقع أن هذا التملك الذي يجعل الفرد يلتصق بعنصر الأرض وكيان الجماعة، لا يعرف الديمومة فهو قابل للتغير بفعل التحولات المجالية[6].

التراب حيز محدد مشغول ومراقب تعيش عليها جماعة بشرية تقطنه وتستعمله، هو نظام معقد ومركب يتألف من عدة عناصر ومكونات متفاعلة فيما بينها (الأرض، الموارد الطبيعية، الإنسان، المؤسسات، البنيات التحتية، القوانين والأعرف...)[7] تشكل هوية مختلف الفاعلين والمتدخلين وخاضع لمنطقهم، فهم اللذين ينتجونه ويستعملونه لإشباع حاجاتهم، حاملا للرموز والقيم المشتركة بينهم.

يحيل التراب على المجال الذي نسقط عليه الطاقة والمادة[8]، له هوية متفردة يستمد منها خصوصياته، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الايكولوجية والتاريخية...[9]، إرث لجماعة سكانية كواقع يعاش بصفة مشتركة بين مجموعة من الأفراد تربط بينها روابط بمجال سريع التطور عبر الزمن مع تعاقب أجيال[10]، فهو نتاج تطور عبر سيرورة تاريخية من خلال مراحل، يتجلى في أبعاده غير المرئية المعاشة من جهة والمدركة المادية من جهة ثانية، وعليه يقترن التراب بالثقافة المعيشة بين مجموعة بشرية وشبكة الأماكن الترابية

---

[6] **الزرهوني محمد وآخرون.،2016،** « الدينامية العقارية وأثرها عل تهيئة المجال الترابي بجماعة القروية أولاد الطيب بالضاحية الجنوبية لمدينة فاس »، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية : دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق : هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 78، ص ص : 67-99.

[7] **ROBERT,P., 2012,** « petit robert », édition pierre-de-Coubertin, paris, p : 2539.

[8] **كتمي سعيد.،2015،** « تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب ؟ »، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعى القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص 53، ص ص : 49-60.

[9] **BAILLY, A & FERRAS, R., 1997,** « Eléments d épistémologie de la géographie », 2eme éd, Armand Colin, Paris, 191 p.

[10] **هرهار ع الله.،2012،** « سياسة الأرض وعوائق التنمية » مجلة إضافات العربية لعلم الاجتماع، العدد 19، صادرة عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص 155، ص ص : 154-176.

المترابطة[11]، يخفي صراعات وتناقضات اجتماعية مرتبطة بهوية جماعية، هو تلك الرابطة الثقافية بين المكون الاجتماعي (الجماعة) ومكون مجالي (التراب).

تطور مفهوم التراب من ذلك المجال المحدد القار إلى الإطار والحيز الذي ينتظم داخله المجتمع له أهمية لما يقدمه من إمكانات وموارد ويشمل المفهوم الموارد والإمكانات المتاحة منها والكامنة، مادية وبشرية التي يمكن خلقها مستقبلا بفضل الدينامية الترابية التي سيعرفها التراب تحت إشراف سلطة معينة، يخضع لها على سبيل الإدارة والمراقبة والتوجيه، عبر مجموعة من الآليات المؤسساتية والقانونية وغيرها، بناءا على اختيارات مدروسة وواعية. وبالتالي لم تعد التنمية من أجل التراب بل التراب في خدمة التنمية أي التنمية بواسطة التراب[12].

إذا فالتراب عبارة عن بناء مجرد مفاهيمي يتأسس على ركيزتين متكاملتين في الجغرافيا : المادي والمثالي، ولا يجب أن يكون مجال صراع بل مجال بناء أي كل قوة فاعلة يجب أن تترك بصمات، بواسطة تشبيك القوى الفاعلة وتمكينها من الانجاز الجماعي لمشروع تنمية ترابية وفقا لمخططات تعاقدية تتطلع للمستقبل، متحلية بثقافة الاستماتة، من

---

[11] **كتمي سعيد.،2015**، « تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب ؟ »، مرجع سابق، ص 53، ص ص : 49-60.

[12] **الخزان بوشتى.،2011**، « تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى »، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، خاص التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مجلة نصف سنوية، العدد 13، ص 5، ص ص : 3 -21.

خلال تنسيق الجهود المتدخلة في بناء وإنتاج التراب، وهكذا أصبح التراب براد يغما في حقل التنمية وتدبير المجال ومقاربة قضاياه[13].

2-1- مفهوم الترابية : La territorialité

تمثل الترابية أحد المفاهيم التي تشكل رهانا نظريا بين أهم النظريات في حقل الجغرافي، تطورت بداية مع الجغرافي Raffestin Claude وأخذت تتطور مع جغرافيين آخرين تجلت في أعمال ومقالات على شكل تصورات عن علائقية لمكونات المجتمع والحيز الجغرافي المحتضن، وبالتالي يقتضي مفهوم الترابية اكتشاف حقائق اجتماعية تدرك كبناءات تاريخية يومية للفاعلين أفرادا وجماعات نتيجة لإستراتيجياتهم في البحث عن الاستقلال والهوية، وباعتبارها نظام علاقات بين جماعة تنسجها مجموعة من الوسائط.

الترابية مفهوم مفتوح على العديد من التأويلات وأشكال الاستيعاب، فحسب مضامينه الأصلية البدائية الترابية هي بنية اليومي الكامن، بنية علائقية لليومي غير المرئي، ويتم تعريفها أيضا بأنها مجموع العلاقات القائمة بين أفراد مجتمع معين في سياق تطور معقد بتراب ما، تتجاوز حدود تفاعلاته عناصره الداخلية، بل يعيش تفاعلا بين مكوناته الداخلية والعالم الخارجي، بمساعدة وسائط لتلبية حاجات وتحقيق أكبر استقلالية ممكنة اعتمادا على الموارد الترابية[14].

---

[13] **RAFFESTIN, Claude., 1977,** « Paysage et territorialité », cahiers de géographie du Québec, Vol. 21, N° 53-54, pp : 123-134.

[14] **GUY, D, M., 2004,** « Pour une approche compréhensive et complexe des objets géographiques », cahiers géographique, N°5 p101.

ترتكز المقاربة الترابية على جعل الإنسان محور العملية التنموية التي يجب أن تنطلق من الفرد لتعود إليه، مقاربة تتطلب إحساس المواطنين بأنهم مسؤولون اتجاه شؤون المجتمع والتراب[15]، هي الاعتراف بحق وواجب الأفراد والجماعات في أن يكونوا صانعين لتاريخهم ومبدعين لذواتهم ولحياتهم الفردية والجماعية، وتفهم الترابية أيضا على أنها طريقة لتنشيط الأدوار بين السلطة والفاعلين المؤسساتيين، ويضفي أخذها بعين الاعتبار صفة الفاعلية والجودة على الفعل العمومي، بل أصبحت أمرا مفروضا لدى الفاعلين الترابيين في اشتغالهم على التراب والتخطيط له، ومطلب يجب أن يسعى إليه الباحث الجغرافي خصوصا عند مقاربته للفاعلية البشرية بالمجال/التراب باعتبار الجغرافيا علم يشتغل بشكل أفضل على التراب ومعانيه الاصطلاحية وبشكل مندمج وشامل نسبيا[16].

الترابية مصدر قوة ومنبع السلطة التقريرية للساكنة التي يجب أن تحيى في مجالها بشكل ترابي (دمقرطة التراب)، لأن أي غياب لاعتماد الترابية في تدبير الشأن العمومي هو إلغاء سياسي لمبدأ إشراك الساكنة وسلبها القدرة على الفعل والاختيار واتخاذ القرارات بصفة تشاركية بشأن حيزها وما يتعلق بحياتها.

يحتاج بناء الترابية الحديثة إلى ميكانيزم معقد، باعتبار الترابية بنية علائقية وكامنة، بنية منها المدرك وغير المدرك، مما يبعث على استحضار التفاعلات بين الوعي الهوياتي لجماعة بشرية والتراب الذي يحتضنها، في ظل تجارب وخبرات بنتها وطورتها، تتعلق

---

[15] **نعيم محمد & شافقي مصطفى.،2008**، « العمل الجمعوي خيار التنمية المحلية بالوسط الواحي نموذج واحة تودغة »، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، التنمية المحلية، تنسيق : الأسعد محمد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، ص 463، ص ص : 463-477.

[16] **جيري نجيب.،2004**، « الديمقراطية المحلية وسؤال الحكامة الجيدة »، مرجع سابق، ص11، ص ص : 11- 26.

باستغلاله واستعماله، هذه التجارب والخبرات تعكسها العديد من الدرايات والتقنيات المندمجة مع خصوصيات الوسط.

الترابية أداة جديدة لقراءة الظواهر الاجتماعية، تمكن الهوية الاجتماعية بكل خصوصياتها من أدوات تقييم المعاش le vécu في شموليته، بما في ذلك المشاريع الترابية الممكنة على مستوى قابلية التطبيق والاندماج، وتبرز الترابية أهمية الصلة بين المسألة الاجتماعية والحيز الترابي[17]، وعليه نخلص إلى أن الترابية تتيح إمكانية إعادة التفكير في المجال كفرضية يمكن مراجعتها وليس كمعطى تابث يتحرك بعفوية وغير قابل للتحليل والقياس، بل يمكن من اقتراح مسبق لإعادة التفكير في المجال بمختلف أنساقه المعقدة المتفاعلة المنسوجة بين المجتمع والمجال المنتج من قبله.

3-1- مفهوم التراب المحلي : Le territoire local

يصعب تحديد مفهوم " المحلي" مفهوم تركيبي يكتنفه الغموض يجمع بين تعقد المجال/التراب من جهة وغموض المحلية من جهة أخرى، إذ لا يوجد مقياس محدد نحكم بمقتضاه أننا إزاء مجال محلي، فالمقياس الجغرافي الذي يمنح صفة المحلية للمجال قد يزيد أو ينقص حسب تصور كل دارس للمجال، وحسب إشكالية كل بحث من التخصصات المتفرعة عن العلوم الاجتماعية وغيرها، وفي جميع الحالات فالتراب المحلي يبقى مجال متصل محدود من حيث الرقعة الترابية، يجسد ظواهر ملموسة ونقط وأشكال طبيعية مختلفة الأحجام، ورموز مشيدة ومشاهد حالية وشواهد أخرى سالفة، مصدرها العمل البشري المنتج

[17] **إدالي محسن وآخرون.،2015**، « المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة – مقاربة سوسيوجغرافية- ثقافية- انتخابية » مرجع سابق، ص 106، ص ص : 101-122.

في إطار علاقات بين أفراد مجموعة أو المجموعات البشرية المحلية التي استغلت هذا المجال خلال فترات زمنية متتالية[18]، يقوم مفهوم التراب المحلي يرتكز على عدة عناصر ومنها :

- العنصر الجغرافي ويعني المنطقة أو المدينة محددة جغرافيا
- عنصر الهوية أو الانتماء والذي قد بتعارض مع الواقع الجغرافي
- توفر مجال ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل و العناصر المتكاملة
- عنصر إداري يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدولة قد يكون أحيانا مبنيا على اعتبارات لا تخدم تنميته

التراب المحلي هو بكل تأكيد الوعاء الأمثل لطرح القضايا الجغرافية الجوهرية لتنمية البحث الجغرافي، فهو بمثابة مختبر لفحص وتقييم مدى نجاعة وملائمة ما يطبق من مناهج ومقاربات في تنفيذ المشاريع التنموية التي تقوم بها مختلف الأطراف المنمية : الدولة، الجماعات المحلية، الخواص، مؤسسات المجتمع المدني.

يمكن اعتبار التراب المحلي حصيلة استراتيجيات استغلال وتدبير مركبة لفاعلين ينتمون لميادين مختلفة في الاقتصاد والسياسة والثقافة ومؤسسات المجتمع المدني...عبر قرون من الزمن، ومن جهة أخرى ويستمد تفرده وخصوصياته من عدة مرجعيات : تاريخية، أثنية، ثقافية، وسط طبيعي، نشاط اقتصادي...وبذلك يعتبر تجسيدا للتنوع والاختلاف داخل الوحدة الوطنية.

---

[18] **الأكحل محمد.،1997**، « أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية ؟ حالة : هضبة بنسليمان »، مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق : كرزازي موسى وايت حمزة محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص 14.

تفرض المقاربة الترابية عموما العودة إلى المحلي وإقرار أهميته ومركزيته في موضوع التنمية الترابية المستدامة، يعني أسبقية المحلي والاجتماعي على الوطني والسياسي، فالاجتماعي يسبق السياسي والمحلي يسبق الوطني، فالعودة إلى المحلي والنخب المحلية والمؤسسات المحلية والديمقراطية المحلية أصبح اليوم بمثابة البديل السياسي الذي تراهن عليه الكثير من المجتمعات المعاصرة وكثير من القوى السياسية، من هنا جاءت الأهمية الخاصة التي أصبح يحتلها المحلي، إذ يستحيل تحقيق تنمية محلية شاملة دون إدماج المجتمعات المحلية ضمن المجتمع الكلي. فلا بد من إحياء وبعث المحلي في زمن ما هو عالمي، فالعالمي يتكون من المحلي في إطار العولمة[19]، التي أثرت في محيطنا اليومي، ففي كل يوم يلتحق ما هو عالمي بما هو محلي والقرية العالمية التي تبنى نصب أعيننا تدمج تدريجيا كل فرد في مجال أرحب.

الوثيقة رقم 1 : شكل يبرز مستويات التدبير الترابي

هكذا اتخذ المحلي أهمية قصوى بصفته محورا رئيسيا في العمل الرامي إلى تجديد البنية الاقتصادية والإدماج والتمكين الاجتماعيين، يصاحبه العمل على إبراز المؤهلات

[19] **موراي وريك.،2013**، « جغرافيات العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة »، سلسلة عالم المعرفة، عدد 397، ص 29.

والمواهب والطاقات الإنتاجية المحلية، وبذلك ينتقل التعاون المحلي إلى مستوى الاشتغال كعامل حاسم في تحديد المقدرة والتنافسية المحلية في انسجام مع الرأسمال البشري المتوفر، والتفاعل ما بين المدارس والجامعات والمقاولات ومراكز التكوين والشبكات المهيكلة وغير المهيكلة[20]، وللجغرافيا دور كبير في إعادة الاعتبار إلى المحلي والهويات المحلية[21].

المجتمع المحلي عبارة عن جماعة أو جماعات من الأفراد والأسر يتملكون حيزا جغرافيا محددا تربط بينهم شبكة من العلاقات الاجتماعية وثقافة مشتركة وعلى حد أدنى من الاستقلالية والاكتفاء الذاتي، هو عبارة عن بنية شاملة ووحدة عضوية يربط مختلف مكوناتها الشعور بالانتماء والهوية المشتركة. فمن خاصيات المجتمعات المحلية أنها تتوفر على حد أدنى من التنظيم وعلى مجموعة من النظم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية الخاصة، بما الذي يمكنها من تنظيم العلاقات بين أعضائها وتوفير الحاجيات المادية والمعنوية الأساسية لهم دون أن تكون في حاجة إلى إعانات المجتمعات المحلية الأخرى أو إعانة المجتمع الشامل.

لتكوين مجتمع محلي لا بد لأعضائه أن يتوفروا على ثقافة مشتركة وعلى مجموعة من التقاليد والعادات والأعراف المشتركة، هذا التجانس الثقافي هو الذي يمنح للمجتمع شخصيته المتميزة ويحدد هويته ويعطيه طابعه الخاص الذي يميزه على باقي المجتمعات المحلية، ويعزز لديه الشعور بالانتماء المشترك وأساس التضامن والتماسك بين مختلف مكوناته[22].

---

[20] **لويس فيرناندو بيسا.2012،** « مجموعات الإنتاج المحلية والتنمية الجهوية في البرازيل »، مرجع سابق، ص 148، ص ص : 147-156.

[21] **المثلوثي الهادي.،2008،** « في عودة الوعي إلى الفكر الجغرافي العربي »، مرجع سابق، ص 695، ص ص : 695-710.

[22] **بيناهو، ب.،2015،** « النخب المحلية دراسة لمحددات السلوك الانتخابي : حالة مجتمع صحراوي »، مرجع سابق، ص 168، ص ص: 165-174.

2- تتطلع التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي إلى بناء تراب مستدام، مندمج، وتنافسي

يقترن مفهوم التنمية عموما والتنمية الترابية على الخصوص في أغلبية التعريفات بكلمات وتعبيرات مغرية من قبيل حياه أفضل، حياة كريمة، تقدم، تطور، ديمقراطية... كما يمكن تعريف التنمية على نحو إجرائي بأنها السبيل الذي من خلاله يسعى الإنسان إلى تغيير الظروف والواقع بما يعتقد أنه يهيئ له العيش الكريم، وتشمل هذه العملية استثمار وتطوير الموارد وإقامة التنظيمات اللازمة وبلورة المفاهيم والتصورات التي تؤدي مجتمعة إلى حياة أفضل في جانبيها المادي والمعنوي.

تروم التنمية الترابية بواسطة المشروع في أبعادها كمقاربة أفقية ومن أسفل كنهج ومقاربة تنموية جديدة، شمولية، مندمجة، وموطنة لإعداد التراب، إلى إحقاق تنمية شمولية مندمجة ومواطنة وتوفير محيط ملائم يمكن من تقوية القدرات الفردية والجماعية في إطار مبادرات محلية تهدف بالأساس تعبئة الموارد الترابية المحلية المتاحة والكامنة، واستثمار المقومات الذاتية كشرط للتكيف مع المستجدات وتحقيق التأهيل الذاتي[23]، ولإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب المجتمع القدرة على التطور المستمر[24]، وتسهم في تشكيل تراب صحي سليم ومستدام بيئيا، ملائم ومسؤول اجتماعيا،

---

[23] **البحيري زهير & الموساوي امحمد.،2012**، « العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية »، مرجع سابق، ص 10، ص ص : 6-24.

[24] **بحكان ميمون وآخرون.،2011**، « المجتمع المدني والتنمية المحلية »، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص 12، ص ص : 12-29.

ومريح وحيوي اقتصاديا، ومن خصائصها أيضا أنها تنمية ذكية، مستديمة وإدماجية تتطلع إلى تحقيق تنمية متوازنة ومنصفة.

الوثيقة رقم 2 : شكل يوضح ركائز التنمية الترابية المستديمة المندمجة والشمولية

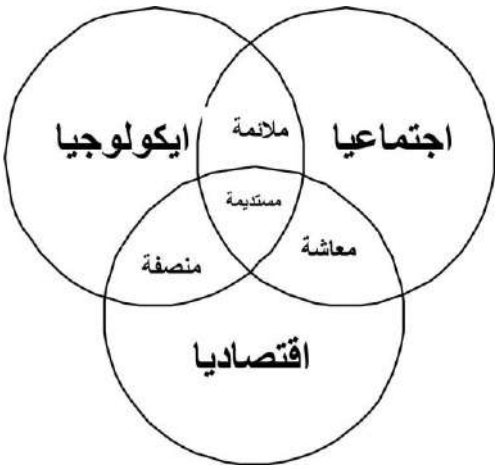

- التنمية الذكية : le développement intelligent

تقتضي التنمية الترابية الذكية الإدماج العميق والذكي للمقاربات الجيواستراتيجية والسياسية والمقاربات السوسيواقتصادية بتراب معين[25]، هي تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية...تقوم على المعرفة والابتكار، برصد أنشطة ذات قيمة مضافة عالية كفيلة بتعزيز تنافسية التراب، الشيء الذي يتطلب ذكاءا ترابيا استراتيجيا، ولكي يكون لها الأثر الأكبر، فان الموارد المعتمدة للبحث والتنمية والابتكار ينبغي أن تبلغ الحد المطلوب، وتتم مواكبتها بتدابير ترمي إلى تقوية وتأهيل والرفع من المستويات التربوية والبنى الفكرية، في

[25] **الاسماعيلي أسماء.،2015**، « الجهوية المتقدمة ورهان التنمية المحلية »، مرجع سابق، ص 55، ص ص : 58-47.

تعاون وثيق بين كافة الأطراف داخل التراب من مراكز بحث، جامعات، منتخبين محليين، مؤسسات رسمية ومدنية والمقاولات...[26].

- التنمية المستديمة : le développement durable

تهدف التنمية الترابية المستديمة تنمية شاملة تدمج معا الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[27]، هدفها خلق اقتصاد أكثر فاعلية في استخدام الموارد، أكثر خضرة وأكثر تنافسية، تنمية تأخذ بعين الاعتبار سلامة الأوساط البيئية وتتيح تأمين الاستغلال العقلاني للموارد مع الحد من أوجه تبذيرها وتطوير الاقتصاد الترابي دون تجاوز حدود ما تتيحه البيئة وما تستطيع تحمله[28]، فالاستدامة تعني سعي الجماعات المحلية دائما للأفضل القابل للاستمرار[29].

تمثل التنمية المتوازنة هدفا استراتيجيا للسياسات التنموية في كافة الدول وهو ما يعني ضمنيا مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات توزيع الفرص وتثمين للموارد، ومن تم تحقيق تنمية منصفة تطال الجميع بصورة متوازنة[30].

- التنمية الإدماجية : le développement intégrale

---

[26] **كسافيي لوفيل فرانسوا.،2012**، « الالتقائية الشاملة والتباينات المحلية ضرورة تجديد الذكاء الاستراتيجي »، مرجع سابق ص 20، ص ص : 19-25.

[27] **امارتيا صن.،2014**، « التنمية حرية »، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة : شوقي جلال، ص 21.

[28] **تشيان ف م.،2012**، « الذكاء الاقتصاد والترابي، مقاربة عارضة بالضرورة »، مرجع سابق ص 65، ص ص : 51-69.

[29] **البقصي محمد & الزرهوني محمد.،2011**، « المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة »، مرجع سابق ، ص 136، ص ص : 128-161.

[30] **الحسين رحيم.،2016**، « الديناميكية المجالية ورهانات التنمية بإقليم هضاب العليا للجزائر»، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية : دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق : هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، ص 14، ص ص : 13-42.

تفرض التنمية الإدماجية إعمال المقاربة الترابية في التنمية المحلية، باستحضار الخصوصيات وتكثيف الجهود لتعبئة الموارد الترابية التي غالبا ما تكون خفية، إضافة إلى الرأسمال البشري والثقافي اللامادي لإحداث الثروة، علما أن هذه الثروة هو إحداث لأنشطة ذات قيمة مضافة عالية تسهم في خلق اقتصاد ذو معدل تشغيل مرتفع يعزز التماسكين الاجتماعي والترابي، كما تتجلى التنمية الإدماجية أيضا في التنمية الفعالة للموارد التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي بالتطلع إلى تحسين الحياة الاجتماعية وتخليقها.

خطاطة رقم 3 : متغير الشغل عند ملتقى ركائز التنشيط الترابي

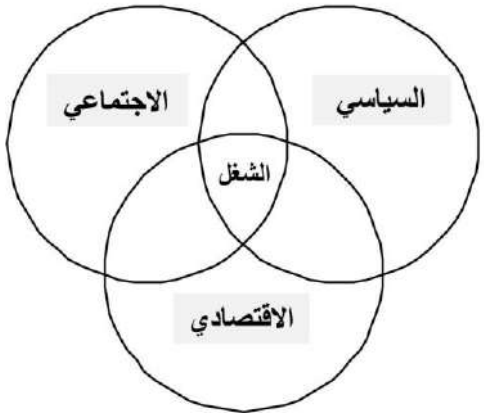

تعد الموارد الترابية Ressources territoriales من المقومات الأساسية التي ترتكز عليها التنمية الترابية المحلية الذكية، المستدامة والإدماجية، فهي المتحكمة في الرهان التنموي للتراب المحلي وآفاقه المستقبلية، لايمكن الحديث عن التراب والترابية والمشروع الترابي... دون التطرق إلى العلاقة بينها وبين الموارد الترابية، باعتبارها رهان المؤسسات المشرفة على إعداد تراب، وتعرف الموارد الترابية بكونها كل الأشياء المادية الملموسة واللامادية (الرمزية) التي توجد بتراب معين والناتجة عن تاريخ طويل وعن تراكمات سابقة

في أساليب الاستغلال من طرف الساكنة، والتي تعكس نوع التنظيم الاجتماعي المحلي[31]، نابعة من عمق هوية التراب، ومن سمات الموارد الترابية التنوع والتعدد حيث يمكن تقسيمها حسب أصلها إلى[32] :

الوثيقة رقم 4 : خطاطة أصناف وأنواع الموارد الترابية

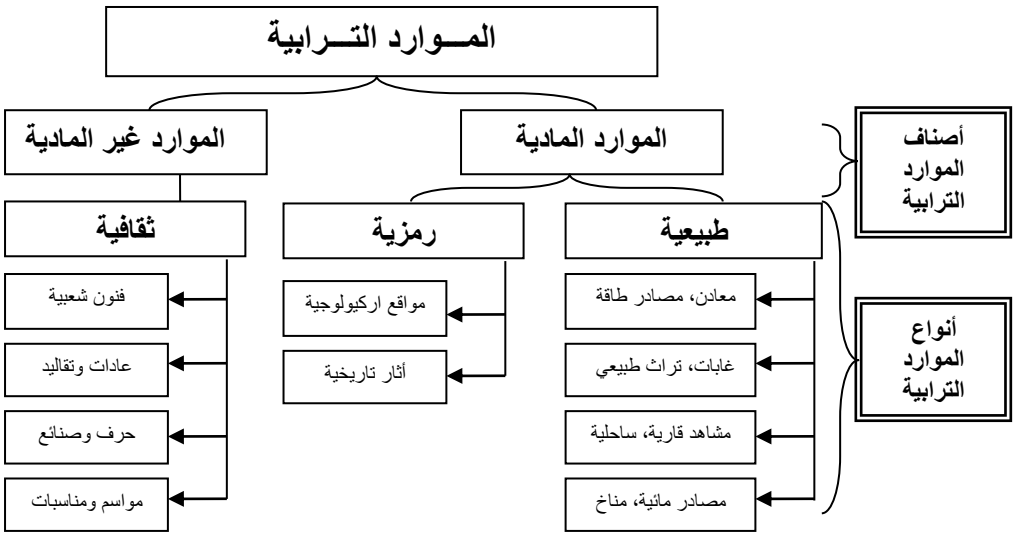

وعلى مستوى آخر يمكن أن نقسم الموارد الترابية إلى قسمين :

[31] **RAFFESTIN, C., 1979,** « Pour une géographie du pouvoir» Paris, LITEC, 249 p

[32] **عرابي مراد.،2012**، « دينامية المجالات الريفية وتدبير التراب، جماعتي أولاد غانم وأولاد عيسى نموذجا »، بحث لنيل شهادة الماستر، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة ،جامعة شعيب الدكالي، ص 30.

- موارد ظاهرة ومتداولة : Les ressources potentielles

تستغل من قبل الساكنة المحلية، وهي بالأساس موارد طبيعية، يجري استغلالها في كثير من المناطق بشكل عشوائي وغير متبصر، الشيء الذي يمثل تحديا حقيقيا للتنمية الترابية المحلية المستدامة، والمتمثل في وضع استراتيجيات حفظها وصيانتها لضمان استمرارها في المستقبل[33] .

- موارد كامنة : Les ressources révélées

تختزنها المجالات الترابية ومجموعاتها البشرية، تتطلب تعبئتها والاستفادة المثلى منها توجيه مسارات التنمية نحو الوجهة الصحيحة، بشكل يسمح بإبراز وإعادة اكتشاف كل مكنونات عناصر تلك المجالات، وإدماجها بسلاسة في أنساق إنتاجها المحلي من جهة، ومن جهة أخرى وارتباطا بخصوصيات التنمية المحلية، ونميز بين الموارد الترابية والمؤهلات العامة التي تتشابه فيها مجالات ترابية كثيرة، وبين الموارد الخاصة والذاتية ذات التفرد والتنافسية التي يسجل فيها اختلاف كبير بين مجال وآخر، والتي تشكل الرهان والشرط الأساسي للتنمية حسب المقاربة الترابية.

تشكل التنافسية الترابية واحدة من أولويات السياسات التنموية للوحدات الترابية، أصبح إدماج هذا البعد أمرا لا بد منه، ويمكن تعريفها بأنها وضعية اقتصادية يكون عليها تراب معين[34]، هي القدرة على إنتاج بضائع وخدمات والمحافظة على مداخيل مهمة ومستدامة

---

[33] **VEYRET, Y., 2005,** « Développement durable et géographie », sous la direction de Yvette Veyret, p13, pp : 11-38, HATIER, Paris

[34] **WACKERMAN & All., 2005,** « Dictionnaire de géographie », p : 81.

وضمان مستويات دخل وتشغيل للساكنة، ويصبح مجالا ترابيا تنافسيا عندما يواجه بنجاح منافسة السوق ومجالات أخرى مجاورة أو بعيدة عنه، مع ضمانه للديمومة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبحت مسألة تنافسية التراب اليوم من المواضيع التي يجب أن تحضى بأهمية كبرى على مستوى البحث، والاهتمام الرسمي من لدن السلطات العمومية التي تعنى بالشأن المحلي للرفع من قدرة المجال على إنتاج الثروة والتوازن العام، ونود الإشارة إلى دور الفاعلين الاقتصاديين - المقاولة - في بناء التراب وفي ديناميته وتجدده " يتوصل الفاعلون الخواص والعموميون بفضل الحكامة التشاركية إلى جعل مجالاتهم الترابية تنافسية، وذلك بتعبئة موارد تلك المجالات. بهذا يتضح أن المقاولة والمجال الترابي يجب لهما أن يشتغلا في تكامل...أن يعملا على التحسين المستمر من درجة التنسيق والتعاون، مع اجتياز الحدود الترابية وفك العزلة عن الكفاءات "[35].

يفرض تعزيز تنافسية المجال الترابي في أفق استدامة التنمية الترابية بأبعادها المختلفة، من خلال إسناد أوراش التأهيل والهيكلة وتصحيح الاختلالات السوسيومجالية لكافة الفاعلين المحليين، وتثمين الموارد الظاهرة وتعبئة الكامنة وإدماجها في الدينامية الترابية التنموية.

3- تتوخى التنمية الترابية الشمولية وفق المشروع الترابي الإنصاف السوسيوترابي وإشباع الحاجات

يهدف المحور إلى معالجة موضوع التنمية الترابية بالنظر إلى تلبية الحاجات الأساسية للساكنة وإرضاء طموحاتهم وتحقيق انتظاراتهم ضمن حدود الإمكانات البيئية، حيث أن

---

[35] **GUESNIER,B, (2010),** « Dynamiques entrepreneuriales et renouvellement des systèmes productifs, introduction » revue canadienne de sciences régionales, N° spécial, vol 33. (disponible en ligne :http://www.cjrs-rcsr.org/)

هناك نوع من الارتقاء المتتالي للحاجات في شكل نظامي متدرج من الحاجات الأدنى إلى الأعلى، باعتبار أن الحاجة من القيم التي تعد مطلبا مشروعا للإنسان، هكذا يرتكز مقالنا في إطار خطاب الترابية وتنمية التراب بواسطة مشروع التراب على مسلمة أساسية، أنه بقدر ما يتحلى التعامل البشري مع الموارد بفاعلية بقدر ما يتحقق إشباع الحاجات الأساسية، ومن ثم نعتبر أن الموارد مفهوما ثقافيا. نظرا إلى أن الموارد ليست كيانا طبيعيا مستقلا بذاته، ولا هي ذات صفة بشرية صرفة، بل هي حصيلة تفاعل بين إمكانات تحتويها البيئة الطبيعية وقدرات بشرية تستطيع من خلال إجراءات محددة لاستخراج تلك الإمكانات من مكامنها لتلبيه حاجات الإنسان، وتقترن التنمية الترابية المستدامة بتراب معين بمؤشرات إشباع الحاجات الأساسية للساكنة التي تصنف في خمسة أصناف كبرى :

- الحاجات الفيزيولوجية : تغذية، هواء...
- الحاجات الأمنية : شغل، ضمان متاع الأفراد...
- الحاجات الاجتماعية : الانتماء إلى الجماعة، المشاركة في أنشطتها...
- الحاجة إلى تحقيق الذات : عدالة، مساواة، كرامة...
- الحاجة إلى المعرفة والفهم

يضفي التفاعل القائم بين الأبعاد الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية والتقنية على التنمية المستدامة للتراب التناغم والتآزر بين الإنسان وبيئته بهدف إقرار عدالة وإنصاف سوسيوترابيين لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

4- المشروع الترابي مقاربة من أسفل وخارطة الطريق لرفع مظاهر الهشاشة الترابية

هيمن لعقود الهاجس الأمني على تدبير التراب والتدبير البيروقراطي وقامت التنمية على أسس مقاربة قطاعية محكومة بمنطق المردودية الاقتصادية ومبنية على تجزئ المسألة الترابية[36].

أثبتت المشاريع الترابية ذات الطابع التوجيهي المفروضة من أعلى عن محدوديتها، وعجزت عن تحقيق غاياتها المرجوة، بل كرست تفاوتات سوسيوترابية عميقة وأزمة شمولية تعددت امتداداتها وانعكست سلبا على المستوى المجالي والاجتماعي، خاصة الشعور بالانتماء إلى التراب والهوية الجماعية وسيكولوجية الممارسة[37].

التنمية الترابية المحلية إستراتيجية للتدخل، ترتبط بالوضعية الخاصة للمجال الترابي المعني وبمقاربة محلية شاملة متقاطعة التقائية وتشاركية، تتجلى أهدافها في إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والعمل في إطار تشاركي مع مختلف الفاعلين الأساسيين، ورهانا لتقوية وتنشيط التراب عبر تنظيم شروط التنمية[38] لتجاوز معيقات التنمية المتمثلة في مظاهر الهشاشة الترابية La Fragilité territoriale في بعديها الطبيعي والبشري.

---

[36] **الهيلوش محمد.،2011،** « التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة الحكامة المحلية الجيدة »، مرجع سابق ، ص68 ، ص ص : 67-87.

[37] **ادالي محسن.،2015،** « المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة : مقاربة سوسيوجغرافية –ثقافية-انتخابية »، مرجع سابق، ص 102 ، ص ص : 101-124.

[38] **أبو زيد جواد & الصادكي منير.،2015،** « المشروع الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وتحقيق التنمية الترابية حالة منطقة جرسيف »، مرجع سابق، ص 145، ص ص : 143-165.

الهشاشة فهي حالة لا توازن instabilité، تقابل عموما حالة التوازن Stabilité يكون عليها نظام معين، ففي جميع الحالات عبارة عن تطور نحو تأسيس أنظمة جديدة، ناتجة عن غياب التماسك الداخلي بين جميع الأنساق المتفاعلة بينها والمكونة للمجال، وكلتا الحالتين تعبران عن مرحلة من تطور دينامية التراب والنسق العام، ففي حالة التوازن تكون الأنظمة صالحة وقادرة على العطاء والتجدد والعكس.

لا يمكن الحديث عن الهشاشة في غياب الإنسان، هذا الأخير ليس بالكائن الخامل بل الأشد تأثيرا وتأثرا، لذلك فوضعية عدم التوازن تنجم عن عوامل طبيعية وأخرى بشرية كل واحدة تفاقم الأخرى، باعتبار أن الهشاشة الطبيعية والبشرية هما متلازمتان كل واحدة تأثر وتتأثر بالأخرى، مثلا كلما ارتفع عدد السكان إلا وازدادت حاجاتهم من موارد مجالهم مما يؤدي إلى الضغط عليها (تربة، غطاء نباتي، مياه...) مما يتسبب في تدهور الوسط الطبيعي الهش أصلا، وأمام عجز المجال على تلبية الحاجات السكانية وإشباعها تتعمق الهشاشة السوسيواقتصادية والمجالية، باعتبار المجال حامل لأنشطة الساكنة وموارده بمثابة الرأسمال المحرك لدينامية الجماعة.

هشاشة التراب وضعية مجالية تستدعي الفهم والتدخل العاجل لإعادة الأمور إلى نصابها، ذلك يتطلب القدرة على الفهم الصحيح والدقيق لميكانيزمات اشتغال الدينامية العامة للتراب عن طريق التشخيص، ودرجة عالية من المهارات الفنية والتقنية والتخطيطية لإعداد التراب وإحلال التوازن من جديد.

1-4- المشروع الترابي Le projet territorial : المفهوم والأبعاد

ارتبطت لفظة المشروع بعالم المقاولة كمسلسل عمليات محدودة في الزمان والمكان في إطار محيط سوسيواقتصادي يستهدف هدفا ربحيا في الغالب، فهل إستراتيجية إعمال فكر المقاولة والمقاربات المقاولاتية يمكن تطبيقها في تدبير التراب ؟ هل طبيعة القضايا الترابية التدبيرية تسمح بتطبيق فكر المقاولة خاصة وأن الجماعات الترابية لا تستهدف الربح ؟ [39].

المشروع الترابي في بعده المجالي التنموي : مجموعة أهداف يلتف حولها الفاعلون يسعون بلوغها وفق نظرة استشرافية، ووفق مقاربة أفقية تعتمد تنسيق الجهود والتدخلات والتعبئة الشاملة للموارد بغية تنمية حيزهم الترابي.

المشروع الترابي نهج جديد، وسيلة وتطبيق فعال، منهجية طموحة براغماتية، أداة إستراتيجية توقعية لتدبير التراب، تعكس رغبة سياسية قوية وشراكة اجتماعية حقيقية من أجل فعل ترابي ناجع، بضبط مراحل وتقنيات الانجاز وشروطه، كمدخل يستجيب لتحدي تنوع مجال التدخل، يتيح فرص التكيف مع طبيعة الأوساط المجالية المتنوعة والأنشطة المتعددة المزاولة داخلها، يساعد كل تراب محلي على بلورة مشروعه التنموي المنبثق منه وإليه.

المشروع الترابي فعل في التراب وخيار إرادي للجماعة [40]، يبني على شروط معلومة أو متوقعة ويرتبط بأهداف محددة ومعلنة، يعكس خيارات لتصورات مسبقة متجانسة[41]،

---

[39] **شنفار عبد الله.،2015**، « الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية دراسة في القرار المحلي » ص 193.

[40] **الزرهوني محمد & البقصي محمد.**، « المشروع الترابي المندمج دعامة التنمية المحلية المستدامة بجماعة اغزران بإقليم صفرو » مرجع سابق، ص268، ص ص : 290-259.

تترجم إرادة جماعية بين كافة فاعلين لتحقيقها في المستقبل، يوحدهم نظام قيم مشترك يتطلع إلى إحقاق تنمية التراب بواسطة برامج وعمليات تنموية تعاقدية ومتفاوض حولها.

يتبنى المشروع الترابي مبدأ البناء من الأسفل لتقوية المناعة والتنافسية المجالية وتأهيل المجتمعات المحلية عن طريق الاستثمار في الخصوصيات والتفرد كموردين محليين، هو نظرة جديدة لتجاوز التدخلات القطاعية وتكريس الالتقائية وبلورة نظرة شمولية تسمح بتحقيق تنمية ترابية محلية مندمجة ومستدامة تقوم على خاصية التجانس المجالي/الترابي.

يتبلور المشروع الترابي بناءا على تشخيص ترابي استراتيجي مبني على مبدأ التشاركية يعبئ كافة الفاعلين والشركاء المحتملين تعزيزا للثقة والتفاعلية والإجماع، يحدد الأولويات والحاجيات والموارد المتاحة والكامنة، وتوضع بناءا على نتائجه استراتيجيات وسيناريوهات التنمية (مخططات تنموية) فوق حيز ترابي محدد[42].

2-4- المشروع الترابي تنوع في الخصائص والأهداف التنموية

يشكل المشروع الترابي، ينبثق عن عمل منظم كفيل بأن يترجم على شكل عمل ممأسس لترسيم مشروع معين، ذلك أن الأمر يتطلب ابتكارا اجتماعيا ترابيا، حيث أن إنتاج التراب لا يمكن تصوره دون قرب تنظيمي ودوام تفاعل بين كافة الفاعلين الترابيين، ومن تم فالمشروع الشمولي والاستراتيجي يتميز بخمس خصائص :

---

[41] **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015**، « التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية » مرجع سابق، ص 38، ص ص : 37-48.

[42] **الكتمور حسن وآخرون.،2015**، « المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية »، مرجع سابق، ص 30، ص ص : 23-35.

- مشروع يقوم على تثمين الموارد الخاصة بالحيز الترابي، خاصة تلك التي تخول له مزايا إزاء النطاقات الترابية المنافسة.

- مشروع مشترك يرتكز على مقاربة تشاركية وتشاورية مع كل الجهات المعنية للمساهمة في مسلسل تصور وتنفيذ المشروع الترابي[43].

- مشروع يرتكز على مقاربة أفقية للتنمية الترابية، وهو ما يستلزم تنسيق أهداف وانتظارات وتدخلات الفاعلين، لغاية تحسين عرض التراب وترشيد وسائل التدخل والرفع من مفعول المشاريع والعمليات، والتموقع الفعال للتراب المحلي بالنسبة للأسواق للرفع من قيمتة وجاذبيته.

- مشروع شمولي يقوم على تعبئة مختلف مكونات الحقل التنموي.

- مشروع يتسم بالاستدامة والإستراتيجية، يتهيكل على أساس أهداف طويلة الأمد وبرامج تنجز على المدى المتوسط، وعمليات تنفذ على المدى القصير.

3-4- تقوم بلورة المشروع الترابي على ثلاثة دعامات

يصعب ضمان مشروع ترابي فعال ونشيط وخلق دينامية ترابية محلية حقيقية، إلا انطلاقا من تبني عقلية التخطيط الذكي والاستراتيجي الذي يحتاج إلى أن يرتكز على جملة من الدعامات أبرزها :

- مبدأ الاستعراضية أو العرضانية : La transversalité

[43] **فتوحي محمد.،1997**، « صياغة المشاريع والتخطيط لها وتطبيقاتها حول الهجرة »، مجلة مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس،الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص 53، ص ص: 27-39.

يتميز التراب والفاعلين كبنية بالتعقد نفس الشيء بالنسبة لمشروع التراب، لذا فدعامة الاستعراضية تتيح لكافة الفاعلين التمكن من مجموع أوجه مشروع التراب في مختلف مكوناته الموضوعية وأهدافه (الاقتصادية والاجتماعية، البيئية، الثقافية...) وتوضحه في مختلف تمفصلاته، وكذلك تفاعلاته الداخلية ومع محيطه المجاور، كما تسمح بتثمين الموارد الترابية وتقوية القدرة التفاوضية للتراب مع الشركاء الخارجيين في إطار تعاون بيترابي، إذ يمكن نعت تعاون تراب مع تراب آخر كتعاون مجتمع مع مجتمع آخر[44].

- التشاركية : La participation

عنصر مركزي في مشروع التراب، يمكن من إضافة أشكال مختلفة : معلومات، المشاركة في التصور واتخاذ القرار co- decision والتشاركية في البناء co-construction ذلك ما سنفرد له فقرات خاصة في هذا المقال.

- الحكامة : La gouvernance

إيجاد الوسائل وتوفير مناخ التواصل و التشاور والإشراك ومد الجسور بين المنتخبين والفاعلين والساكنة لتحديد مشروع جماعي للتراب، مادام أن الرهان مشروع التراب يقصد منه إحقاق التنمية الترابية.

[44] **بوعدين لحسن.،2015**، « أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي »، مرجع سابق، ص 113، ص ص : 109-126.

5- التشاركية، التشخيص الترابي، التخطيط الترابي الاستراتيجي أدوات ناجعة لهندسة مشروع التراب

في العقدين الأخيرين استرعى الانتباه مسألة إشراك الساكنة المحلية في عمليات تشخيص التراب وتخطيط التهيئة والتنمية الترابية، ففي الواقع عرفت جل المشاريع التي أنشأها التقنوقراط فشلا ذريعا، حيث أصبح استثمار المهارات المحلية عن طريق تفعيل شراكة السكان أحد أشكال المسؤولية وأحد الوسائل ضمان ديمومة الأشغال التهيئة التنموية وحفظ الموارد الطبيعية من الهشاشة والتدهور.

5-1- التشاركية ضمن مشروع تنمية التراب

يحيل مفهوم التشارك لغويا إلى التفاعل، حيث يكون الفعل متبادلا بين الأطراف المشاركة في صنع حدث ما أو اتخاذ القرار معين، عملية لتقييم التراب من حيث المؤهلات الجغرافية، الجيواستراتيجية، الطبيعية، البشرية والثقافية، وكذا المناخ السياسي (التوابث الترابية) من خلال تحديد الرأسمال الترابي وتكوين نظرة عامة على وضعية العرض الترابي، وتقييم مدى قدرته على منافسة عروض المجالات الأخرى[45].

يشير مفهوم التشارك في مدلوله الشامل في إطار الحكامة العمومية الحوار بين كافة الفاعلين المحليين خاصة السكان، حيث يمنح إشراكهم عبر مجموعة من المسالك يساهموا

[45] **بودواح محمد & بوهلال عبد السلام.**، « التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب »، مرجع سابق: ص 90، ص ص : 87-100.

من خلالها في اتخاذ القرارات والأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم، حاجياتهم والانشغالات التي تهمهم بمعزل عن التأثير الذي يمارس على مختلف المراحل ودرجات الانخراط.

الوثيقة رقم 5 : خطاطة مقومات ممارسة الحكامة الترابية

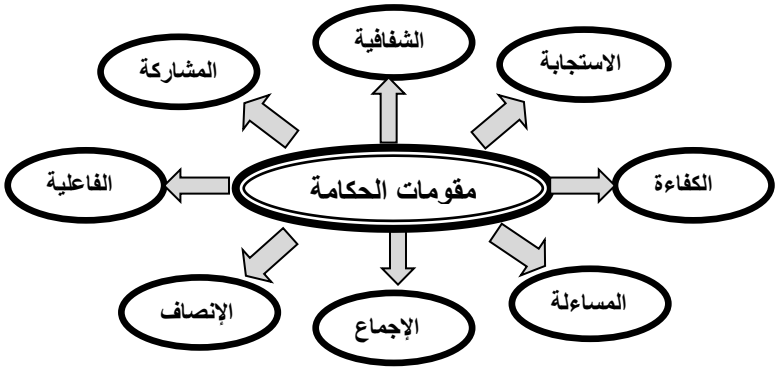

في إطار المقاربة المندمجة للتنمية المستديمة، تم تعريف التشارك العمومي من طرف المنظمة العالمية للصحة الذي يميز جيدا المميزات الأساسية لهذه المقاربة " بأنها مسلسل يشارك من خلاله الأفراد بشكل نشيط وحقيقي في تحديد النقط التي تهمهم في أخذ القرارات حول المؤشرات التي تؤثر على حياتهم في صياغة وتفعيل السياسات وفي التخطيط والتنمية وتقدم الخدمات وكذا في مسلسل مبادرات التغيير" وتمتد المشاركة في معناها النوعي عبر الانخراط النشيط للساكنة المعنية في اتخاذ القرارات التي كان لايسمح بها التدبير التقليد.

تعتبر التشاركية منهجية في إطار النظريات السلوكية وسوسيولوجيا التنظيمات كوسيلة للضغط على إدراج الواقع السوسيوثقافي في إطار المعاش، والمتمثل في التصورات والتدابير والمشاريع والملاحظات الترابية، إلا أن هذا الأخير يبقى رهين بشرط المحلية والقرب فهو منتوج الجهات المحلية الفاعلة.

نجزم أن مشاركة السكان لها أهداف متعددة يمكن تلخيصها في بعض الكلمات، تحسين جودة التدبير العمومي، تدعيم قدرات الجماعة بربط الأواصر الاجتماعية، وأخيرا تجديد الديمقراطية، وبانخراط الفاعلين المحليين في المقاربة المندمجة للتنمية الترابية المستدامة يمكنهم جني مجموعة من الايجابيات بإشراكهم في هذه المقاربة التي من شأنها أن تقوي القدرة التنافسية للتراب، خاصة على مستوى تأهيل العوامل الرئيسية للتنمية لإقامة مشاريع تنموية متشاور ومتفاوض بشأنها، كما أن التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم يشكل النموذج الأمثل للمقاربة التشاركية، التي يمكن أن تودي إلى النتائج التالية :

- تساعد على الإجابة عن الحاجيات الأساسية المحلية مع إعطاء الإمكانية للفاعلين المحليين، معرفة قيم واهتمامات وانتظارات الوسط منذ البداية، وبهذا يتجنب الفاعلون المحليون منذ البداية الانخراط في مشاريع غير صحيحة وتفادي هدر كثير من الطاقة للدفاع عن مشاريع لا تستجيب لحاجيات الساكنة المحلية وانتظاراتها.

- إقحام خبرات المواطنين في مراحل اتخاذ القرار يمكن أن يبرز الأفكار الجديدة، التي من خلالها يمكن اقتراح حلول لم تكن في الحسبان، فتوحيد معارف وتجارب المواطنين والخبراء يوجه في الغالب النقاش نحو مسالك غير مستغلة إلى الآن، لكن يمكن من خلالها إبراز أفكار تستند على قيم تجمع الأغلبية.

- يمكن لمسلسل التشارك أن ينفتح على قرارات قريبة من اهتمامات الساكنة، فيؤدي إلى قبول مجتمعي كبير واحتضان للقرارات من طرف الساكنة، كما يساهم في تدعيم

الأواصر الاجتماعية للساكنة، ويمكن أن يساعد على تطوير الإحساس بالمسؤولية الجماعية التي تحث على مختلف الفاعلين المحليين بالعمل سويا للبحث عن الأجمل في صالح العام.

- تساعد في نزع أو تمرير النزاعات الناتجة عن الإحساس بالضعف والتهميش وعدم احترام الساكنة، وباعتبار مراحل اتخاذ القرار يكشف أعضاء المجتمع المدني على العكس قدرة والتأثير العمل الجماعي المشترك على تحقيق أحسن النتائج.

- بصفة عامة يسمح إشراك السكان في مسلسل اتخاذ القرارات بربح الوقت وتوفير المصادر، مع تحقيق تنمية بنتائج مستدامة متفق عليها، كما أن المبالغ المالية المرصودة لوضع المسلسل التشاركي العمومي يشكل استثمارا مربحا بتجنب القرارات غير الملائمة أو غير الشعبية التي يمكن أن تكون لها نتائج وخيمة على المدى الطويل.

تسمح الحكامة التشاركية برفع مصداقية ومشروعية القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج جيدة، كمل يمكن أن تساعد على الرفع من جودة التدخل العمومي وتدعيم قدرات عمل المجموعات المحلية، إلا أنه يجب التذكير بأن إشراك السكان ليس هدفا في حد ذاته بل يمكن أن يؤدي إلى إهمال المشروع أو سياسة أو إجراء، وأخيرا يمكن أن نلخص تحديات المقاربة التشاركية في النقاط التالية[46] :

- ضمان مشاركة موسعة و فعالة
- ضمان تدبير جيد وتحديث عمل الساكنة

[46] **الكتمور حسن.،2015**، « المشروع الترابي والمقاربة التشاركية : منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي »، مرجع سابق، ص 70 و71، ص ص : 63-84.

- ضمان جودة التبادل والحوار والتشاور

- إنجاح تمفصل مختلف مستويات التنمية الترابية

- تجنب إمكانية تحويل التشارك أداة في خدمة الإدارة المحلية والسماح باستغلال الصراعات

2-5- المرجعيات القانونية والتنظيمية الرسمية للتشاركية

يعتبر الميثاق الجماعي ولا سيما الجديد وفق آخر التعديلات لسنة 2009 مثالا يحتدى به، وتجربة رائدة في إعمال مبدأ التشاركية الترابية، كما شكل صدوره خطوة ايجابية في خدمة تنمية التراب عبر تدبير حكيم وتشاوري للشأن المحلي، والذي يؤطر عمل الجماعات الترابية المحلية ويحدد مهامها في هذا السياق من توسل المقاربة التشاركية في تدبير الفعل والتدخل العمومي بالتراب بتوفير شروط التنمية الترابية وتحقيقها، إذ يوصي القانون رقم 17.08 المتعلق بالميثاق الجماعي في المادة 14 بتشكيل لجان التنمية البشرية والشؤون الاقتصادية التي تضمن إشراك جمعيات المجتمع المدني في القرار الجماعي خارج إمكانيات الشراكة والدعم أو المساندة في إطار لجنة المساواة وتكافؤ الفرص، وهي لجنة استشارية يرأسها رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه ويعد جدول أعمالها.

تتيح المادة 35 للمجلس الجماعي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعة الترابية، إضافة إلى المادة 42 التي تخول للمجلس الجماعي القيام بجميع أشكال التعاون والشراكة مع مختلف المتدخلين والفاعلين الرسميين والمدنيين المحتملين بهدف الإسهام في إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتراب المحلي، كما تنظم

المادة 36 إعداد المخطط الجماعي للتنمية وفق منهج تشاركي، الأمر الذي تشير إليه مضامين المادة 41 والمادة 42 والمادة 72 من الميثاق الجماعي، التي تحمل المجلس الجماعي على القيام بكل عمل من أجل تعبئة المواطن قصد تنمية الوعي والممارسة الجمعوية من أجل المصلحة العامة وإنعاش كل الأنشطة المختلفة، التي من شأنها أن تنعش التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة وإبرام الشراكات مع المنظمات غير الحكومية.

اعتبر الدستور الجديد لسنة 2011 ضمن توجهاته الأساسية في فصله الأول أن الديمقراطية التشاركية من أهم مرتكزات الدولة الحديثة وأحد مقومات النظام الدستوري للمملكة، إلى جانب فصل السلط وتوازنها وتعاونها ومبادئ الحكامة الجيدة... كما ورد في الفقرة الثانية منه " التنمية الترابية للمملكة تنظيم لامركزي يقوم على الجهوية المتقدمة ".

تنص الفقرة الثالثة من الفصل 12 من الدستور على أن " تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة طبق شروط وكيفيات يحددها القانون".

ينص الفصل 13 من الدستور على أن " تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها ". ويعطي الفصل 14 " للمواطنين والمواطنات ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع " كما يؤكد الفصل 15

من الدستور على أن " للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق" ويتضمن الفصل 139 من الدستور في فقرته الثانية على أنه "يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل ضمن اختصاصاته ضمن جدول أعماله".

وتقضي الفقرة الأولى من الفصل 156 من الدستور " أن تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها واقتراحاتهم وتظلماتهم وتؤمن تتبعها " كما أقر الفصل 136 على مبادئ التدبير الحر والتعاون والتضامن وتأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية الترابية البشرية المندمجة والمستدامة.

عكس الدستور 2011 حرص المشرع على تأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة كما وضع على عاتق الجهات والجماعات الترابية، وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور وتيسير مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها وتقييمها.

عموما تشكل المقاربة التشاركية ضمن مرجعيتها الدستورية وسيلة من أجل المشاركة المستمرة والدائمة من طرف مختلف الفاعلين، خصوصا المجتمع المدني والمواطنون في إعداد، التفعيل، التنفيذ والتقييم للسياسات العمومية، وتكريس القيم الحكامة الجيدة، كما أنها نظام للحكم الجيد وإعادة الثقة في السياسات الحكومية، ومن نتائجها التحاور وإيجاد الحلول

للمشاريع التي تلقى معارضة قوية من طرف المجتمع، كما أنها عملية ترميم للتدبير التمثيلي تفعيلا للديمقراطية التشاركية.

5-3- تشخيص التشاركي للتراب: تعبئة للموارد والفاعلين الترابيين

يعتبر التشخيص الترابي أداة لتحليل وفهم البنيات والأنساق الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في تنظيم وتدبير المجال، انطلاقا من تحديد الاكراهات وسيناريوهات التطور المحتمل لهذا الأخير، ومعرفة الضوابط المجالية في إطار كل فعل تنموي[47]، التشخيص الترابي مرحلة مهمة ضمن مراحل تنمية التراب والإعداد للمشروع الترابي، فبناءا عليه يمكن وضع تصور، رسم وتوجيه المسارات والأولويات وتحديد الأدوار.

5-3-1- التشخيص الترابي المفهوم، الأبعاد والمرامي

التشخيص الترابي التشاركي نشاط ينجز في مكان معين (جماعة، عدة جماعات، دوار، حي، أحياء...في أفق معرفة وفهم إجمالي للوسط ولإمكانياته وللمشاكل التي يطرحها وذلك لأجل :

- الوعي المشترك بمجمل الصعوبات التي تعرقل مسلسل التنمية بتحليل أسباب الظواهر الملاحظة بالحيز الترابي

---

[47] **الكتمور حسن.،2015**، « المشروع الترابي والمقاربة التشاركية : منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي »، مرجع سابق، ص77، ص ص : 63-84.

- بحث آليات وأدوات مواجهة المشاكل بصفة جماعية بإشراك الفاعلين المحليين المعنيين في تحليل المشاكل واقتراح الحلول

- تخطيط وبرمجة الأنشطة والمشاريع التي ستساهم في تنمية حيز ترابي معين بإعمال أسلوب الحوار وتقاسم المعلومات

- الانخراط الجماعي التعاقدي في عمليات البحث عن الأولويات، التنفيذ، التتبع، التقييم وتحديد المسؤوليات

ترمي المقاربة الترابية الى معالجة العجز و الحماية من الاخطار الاجتماعية وترتكز هذه المقاربة على مقومين :

نستنتج أن التشخيص الترابي التشاركي إشراك الفاعلين الأساسيين وتعبئتهم في المشروع العملي، هو وسيلة للفهم والتحليل والتنشيط والتشاور حول مجموعة من الأنشطة التبادلية المعقلنة بين مختلف المتدخلين، ومن شأن هذه المقاربة أن تقوي القدرة التنافسية للتراب خاصة على مستوى تأهيل العوامل الرئيسية للتنمية لإقامة مشاريع تنموية متشاور ومتفاوض بشأنها، كما أن التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين على اختلاف توجهاتهم واختصاصاتهم يشكل النموذج الأمثل للمقاربة التشاركية.

2-3-5- يمر التشخيص الترابي عبر مراحل أدواتية والمنهجية

- **مرحلة الإعداد** تتم هذه المرحلة عبر محطتين الأولى يتم فيها انتقاء فريق المنشطين المحليين والمشرفين على العملية، لتنشيط الاجتماعات العمومية التشاورية والورشات الاستشارية التشاركية التي ستعقد مع الساكنة وعموم الفاعلين المحليين بالجماعة أو بالتراب،

أما المرحلة الثانية تتميز بتنظيم دورات تكوينية لتمكين الفريق من أدوات إعداد المونوغرافيا المجالية التشخيصية.

- **مرحلة جمع المعطيات** يقوم فريق المنشطين المحليين بداية بتجميع المعطيات الميدانية للجماعة الترابية وتحديد نقط الالتقاء، لعقد التجمعات التشاورية العمومية مع السكان بتنسيق وإشراف واستشارة مع المجلس الجماعي والسلطات المحلية وكافة المتدخلين. بعدها تنظم لقاءات تحسيسية حول أهمية العملية والإخبار بالبرنامج الزمني لإجراء الاجتماعات حتى يتم اتخاذ كافة التدابير لتسهيل عمل المنشطين/المشرفين في تعاملهم مع الساكنة.

- **مرحلة معالجة وتحليل وتقديم نتائج أولية** تجري عملية الغربلة بعد تجميع المعطيات الميدانية بهدف تجميع أو حذف التكرار، ويرافق هذا العمل وضع لوحة قيادة للحصيلة التي سيتم اعتمادها كقاعدة موجهة للعمليات المقبلة المتمثلة في تحليل وتحرير وثيقة التشخيص الترابي التشاركي.

- **مرحلة المصادقة** تنظم على مستوى الجماعة الترابية فعاليات يوم إخباري لاستغلال النتائج الأولية بتقديمها واعتمادها كقاعدة لتحرير تقرير التشخيص الترابي التشاركي للجماعة الترابية، باعتباره المرحلة الأساسية لبلورة مشروع التنمية الترابية الجماعية، هذا التقرير يتكون من ثلاث أجزاء[48].

* يتناول الجزء الأول المعطيات العامة المتعلقة بمونوغرافيا الجماعة كالوسط الطبيعي والسوسيواقتصادي والبيئة...

---

[48] **الكتمور حسن.،2015**، « المشروع الترابي والمقاربة التشاركية : منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي »، مرجع سابق، ص 79، ص ص : 63-84

* يعرض الجزء الثاني نتائج المشاورات الاستشارية مع الساكنة المحلية ومع مختلف الفاعلين المحليين

* يخصص الجزء الأخير لعرض واقع حال التنمية بالجماعة الترابية بتحليل وغربلة النتائج التي تم التوصل إليها خلال معالجة الجزء الثاني الذي يشكل قاعدة لبلورة مخطط التنمية الجماعي

- **مرحلة الفرز** تتم المصادقة على لوائح المشاريع ذات الأولوية وبطريقة استشارية وتعبئة البطاقات التقنية الخاصة بكل مشروع، ووضع خطة تنظيم دورات للتكوين حول التخطيط الاستراتيجي التشاركي وحول الميزنة ومقاربة النوع الاجتماعي، لدعم قدرات أعضاء اللجنة المحلية للتنمية الترابية وتمكينهم من الأدوات والمناهج الضرورية، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم في أحسن الظروف ويمكن أن يركز التكوين على المحاور التالية :

* المفاهيم والمبادئ والمصطلحات المستعملة في مجال التخطيط الاستراتيجي التشاركي

* أدوات التخطيط الاستراتيجي التشاركي

* مسار التخطيط الاستراتيجي التشاركي وبلورة مخطط التنمية الجماعي

* الإطار المنطقي للمشروع

* التخطيط بالأهداف والتدبير بالنتائج

* كيفية تصور المخطط التنمية الجماعي والميزنة المتعددة السنوات

- **مرحلة تحرير وتقديم مخطط التنمية الجماعي** باكتمال بطاقات المشاريع تتم بلورة خطة العمل لتنمية الجماعة وانجاز هذا الأخير، يعتبر خطوة أساسية في مخطط التنمية المحلية الترابية بوضع لوحة قيادة لمشاريع الجماعة تبعا لبرمجة زمنية محددة، وبعد مراجعة وثيقة مخطط التنمية الجماعي وفي إطار اجتماع يضم كل من المجلس الجماعي واللجنة المحلية للتنمية البشرية، يتم المصادقة على محتوى المشاريع التي يحصل الاتفاق عليها، للخروج بوثائق نهائية بعد أن يتم إدخال التعديلات الضرورية حسب توصيات أعضاء المجلس الجماعي، ويتم المصادقة على وثيقة مخطط التنمية الجماعي من طرف المجلس الجماعي وبعد ذلك يتم تقدينها محليا وإقليميا.

3-3-5- التعبئة الشاملة للموارد الترابية والفاعلين المحليين وتحدب نجاح المشروع الترابي

تتطلب التنمية الترابية بواسطة المشروع تعبئة الموارد وحفظها وضمان استدامتها مقاربة شاملة نسقية فالتراب نسق تفكير ونمط عمل تستوجب التعبئة الشاملة والجماعية حول مشاريع مشتركة[49]، لذلك فعمليات التشخيص الترابي لمعرفة الموارد وتحديدها وتعبئتها تستوجب بعضا من الشروط المحددة.

- ✓ التنسيق الجماعي : La coordination collective

تتطلب ثنائية موارد/تراب تفاعلا حقيقيا بين كافة الفاعلين والمبادرين، وتحتاج التنسيق الفعال والنشيط بينهم من هندسة وتنظيم جماعي تشاركي وتشاوري محبوك ونزيه.

---

[49] **لوفي جون لويس.،2012**، « التصنيع وتحديد مواقع الأنشطة : رد على التحول العالمي الكبير الجاري »، مرجع سابق، ص 47، ص ص : 41-48.

✓ الملائمة الجماعاتية : L appropriation communal

تسلك الموارد الترابية مراحل الأفكار الجماعية الجماعاتية من مشاريع، إنتاجات، اقتراحات، درايات، تجارب...وتحتاج ملائمة جماعية مع شبكة الفاعلين المحليين والمستفيدين ومستعملي التراب.

✓ تدريب جمعي : L apprentissage cumulatif

تسلك الموارد الترابية مراحل إدراكية معروفة واعية تتيح للفاعلين التعلم والتدريب بشكل الجماعي أشكال جديدة من الدرايات في طرق واعية لاستمالتهم وإشراكهم في حل المشاكل لتغيير أشكال فعلهم وتدخلهم في التراب و للتراب.

✓ تخصيص تدريجي : Spécification progressive

تسلك الموارد الترابية مراحل للخروج تدريجيا من الموارد في معناها العام التقليدي إلى معناها الخاص، مما يستلزم تمييز محسوس وأكيد.

✓ ترابية ممأسسة : Territorialisation constituée

تسلك عملية (التتريب) مراحل للتثبيت والتجلي على أرض الواقع واكتساب المشروعية مما يفرض تتطلب وضع إطار عمل منظم وممؤسس قابل للأجرأة والمراقبة والتتبع والتقييم، ولضمان نجاحها يلزم تقييدها في إطارات منطقية دينامية ترابية بموجب تشريعات وقوانين

ووثائق رسمية، تحت رعاية وتأطير ومصاحبة مؤسسات رسمية ومدنية، إدارية وبحثية واستشارية...

5-4- التخطيط أداة إستراتيجية للتنمية المحلية المستدامة بالجماعات الترابية

حضيت قضايا التخطيط عموما والتخطيط الترابي تحديدا في العقود الأخيرة بكثير من النقاش والاهتمام من قبل الباحثين داخل مختلف الحقول المعرفية ومن قبل الفاعلين والمتدخلين الترابيين المحليين، إذ أصبحت مسألة التخطيط كخطة تنظيرية لتطبيق الأهداف وتحقيق الغايات تشكل أبرز الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالكل أصبح واعيا مسألة ضرورة التحكم في الظاهرة الترابية بكل مكوناتها وضبط نموها، وذلك بهدف إرساء سياسة ترابية فعالة قادرة على خلق مجالات ترابية مندمجة ومحفزة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق يحافظ على خصوصيات التراب المحلي والأوساط البيئة[50].

5-4-1 التخطيط، التشاركية، الإستراتيجية : مفاهيم وتطبيقات مسترسلة ومترابطة

- **التخطيط :** حسب le petit robert التخطيط عملية تهدف إلى تحديد الأهداف المرجوة وضبط الوسائل لتحقيقها من لدن تنظيم إداري أو تقني خلال فترة زمنية محددة، التخطيط مجموعة من الوسائل والإجراءات والأساليب والتدابير التي يتخذها الفاعلين لتحويل الواقع لصورة أفضل وأجود مما كانت عليه الأمور في الماضي، على ضوء الإمكانات

[50] **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015**، « التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية »، مرجع سابق، ص 37، ص ص :37 -46.

المتيسرة حاليا والمستقبلية، وذلك بدراسة الواقع وفهمه في الوقت الحاضر والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل[51].

التخطيط وسيلة مهمة لمعرفة الطريقة الجيدة لتدبير التراب في تجانس وفق قيم المجتمع، حيث الإنسان في قلب الاهتمام في جو تسوده الثقة والمسؤولية، عملية تحمل سمات بكونها أعمالا متتابعة مصممة لكل بوادر المستقبل الاقتصادي والاجتماعي...عبر فترات مختلفة تبعا لنوع ومستوى التخطيط نفسه لصياغة الأهداف العامة والخاصة التي يمكن تحديدها، والوقوف على الاختلالات المختلفة المحتمل مجابهتها وكيفية التغلب عليها وصولا إلى الهدف المنشود.

ينطوي التخطيط الترابي المندمج للتنمية الترابية المستدامة على أبعاد ذو أهمية سوسيواقتصادية وثقافية ومجالية عبر تطوير وتحسين إطار العيش، مما يتطلب اعتماد أساليب تدبير حديثة ورفع كفاءات المؤسسات المتدخلة وإشراك الفاعلين والسكان في اتخاذ القرارات، بتبني حكامة جيدة فعالة تعطي للتدخلات التنموية الشفافية والنجاعة، ومواجهة التحديات الكبرى للجماعة ولنجاح مقاربة التخطيط الترابي لا بد من إشراك السكان في تصور ووضع وتنفيذ وتتبع وتقييم المشروع الترابي.

- **التخطيط التشاركي :** إشراك السكان في جميع مراحل التخطيط، ابتداءا من تشخيص الوضعية وتحديد المؤهلات والمعيقات إلى إعداد خطة عمل وتنفيذها وتتبعها وتقييمها، مرورا بتحديد المشاكل والحاجات وترتيب الأولويات وتحديد الأهداف، يوصف أيضا بأنه

[51] **2010, « Dictionnaire de l urbanisme et de l aménagement »**, sous la direction de Pierre Malin et Françoise Choay, coordination générale Pierre Merlin, 2010, p79.

يشرك كافة الفعاليات السياسية المحلية والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والنسيج الجمعوي والهياكل التقليدية، كذلك هو تدخل الإدارة بأدوات منهجية ووثائق مرجعية لتنظيم استعمال المجال وتقنينه، وتحديد هذا الاستعمال لكل جزء من أجزاء التراب وتخصيص وظيفة لكل منها قصد تحقيق تكامل أجزاءها وانسجام أطرافها، وبالتالي حسن تنظيمها وتهيئتها[52].

- **التخطيط الاستراتيجي :** الإستراتيجية من المفاهيم المتداولة في مختلف العلوم وبأقلام المتخصصين والباحثين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، عبارة عن عملية سياسية محضة أو يجب أن تكون كذلك على الأقل، ويستلزم نجاحها حسن التقدير الأمور، وتتطلب القدر الكافي من اليقظة والحكمة، هي عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات وغايات ووسائل محددة بوضوح تخدم هدف دون تحمل مخاطر يمكن تفاديها، باستحضار كافة المدخلات والمتغيرات التي تتفاعل فيما بينها في تشكيل التراب وإنتاجه، ذلك ما يدفع الجيوسياسية على دراسة وتحليل الروابط بين السياسي والمجالي بتبيان أثر العوامل المجالية في الاختيارات والعلاقات السياسية وأثر المعطيات السياسية في تنظيم ومراقبة المجال[53].

الإستراتيجية تتسم بكونها استباقية توقعية إن لم تكن تنبئية، هذه الاستباقية ترمي إلى رعاية المصالح وتحقيق التنمية وتفادي الأخطار، لذا يجب أن لا يقوم على التقديرات الجزافية والخيالات الأسطورية، بل على دراسة الاحتمالات والسيناريوهات ووضع

---

[52] **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015**، « التخطيط العمراني و رهانات التنمية الترابية » مرجع سابق، ص 38، ص ص : 37-48.

[53] **موله ع الله.،2008**، « الأقاليم في العولمة : علامات الفناء، وفرص البقاء - المغرب العربي نموذجا »، مرجع سابق، ص 14، ص ص : 13-27.

الافتراضات والمنطلقات والتي تكون بدورها مشروطة بما يجري على الأرض ووفق الإمكانات المتاحة.

يشترط وضع تخطيط إستراتيجي وضوح الأهداف وتكاملها وواقعيتها إلى جانب العقلانية والتخصص والاستمرارية والإلزام والمرونة والابتكارية، بوضع مشاريع ترابية ملائمة لظروف التراب، إن التخطيط الاستراتيجي يستدعي التفكير النقدي والإبداعي وبالتالي فهو يعكس القدرة على إدماج مجموعة كبيرة من المعلومات والمعطيات الأولية الظرفية المتغيرة والمتشابكة المتعددة الجوانب، والتي تحول كثرتها وسرعتها وتداخلها دون تجميعها وتصنيفها، والإدماج بهذا المعنى هو رؤية المعلومات الأولية بوصفها عناصر في نمط واحد مع تداعياتها لرؤيتها بوصفها مؤشرات إلى الماضي والاحتمالات المستقبلية حتى يمكن رؤيتها بصورة براغماتية[54]، ويقوم التخطيط الاستراتيجي العقلاني والمعقول على جملة من المكونات :

الوثيقة رقم 6 : خطاطة تبين مكونات عملية التخطيط الاستراتيجي

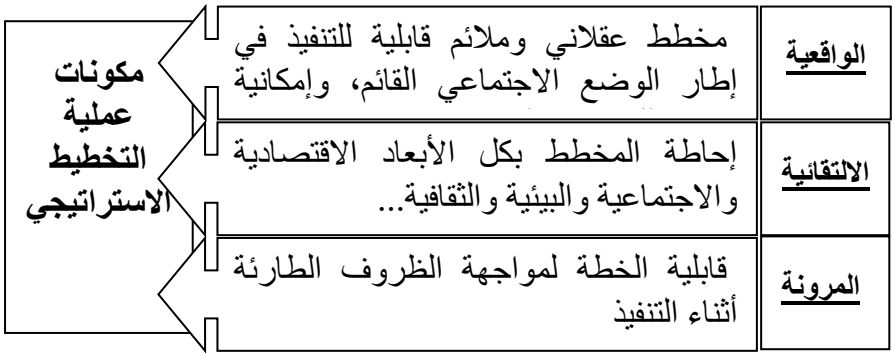

[54] **عمار علي حسن.،2017**، مرجع سابق، ص 155.

4-4-5- المخطط الجماعي للتنمية الترابية ورش لممارسة التخطيط والتشاركية

يعتبر المخطط الجماعي آلية قانونية جديدة لتدبير الشأن المحلي للتراب وتحقيق التنمية الترابية المحلية، تحدد فيه الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة في أفق تنمية مستديمة، وفق منهج يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع ويعتمد على مقاربة تشاركية تسعى إلى دفع الفاعلين المحليين إلى تحديد أهداف التنمية التي يتطلب تحقيقها، وتعبئة الموارد المحلية أولا وموارد الشركاء ثانيا، ويعتبر التخطيط الجماعي استراتيجيا لأن الأهداف المسطرة نابعة من القرار السياسي المحلي الذي يتخذ خيارات ذات طبيعة هيكلية ترهن مستقبل الجماعة وتحدد السبل والوسائل الواجب إتباعها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

1-4-4-5 مراحل انجاز المخطط الجماعي للتنمية الترابية

يجسد المخطط الجماعي للتنمية توجها جديدا للسلطات العمومية في مجال التدبير الترابي المحلي، ويحمل ثقافة الإشراك والتشارك والتوافق في قضايا الجماعة من خلال تصور ينطلق بناءه من القاعدة، حيث تتبلور معالمه وفق الحاجيات المعبر عنها من قبل الساكنة باختلاف مكوناتها، وبرمجة مشاريع ترابية وفق معايير محددة وواضحة والعمل على تنفيذها لصالح الساكنة، ويبنى المخطط على مبادئ ومقومات حددت معالمها في مشاريع ترابية تنموية تشاركية وتوافقية تخص الجماعة، حيث تتولى هذه الأخيرة إعداده وتنفيذه بمشاركة المعنيين والمستهدفين من مضامينه وفق ضوابط الحكامة الرشيدة.

تعتبر مرحلة إعداد المخطط الجماعي ذات أهمية قصوى نظرا لدورها في تعبئة مختلف الفاعلين المحليين والموارد البشرية اللازمة وتوعيتهم بأهمية المخطط، وتحديد

الإطار الملائم الذي يسير من خلاله المسار التشاركي وتحديد المتدخلين والأدوار التي سيقومون بها إضافة إلى تعبئة الموارد المادية والمالية الضرورية وتنظيم العمل من خلال انجازه، وترمي هذه المرحلة إلى إقناع أصحاب القرار المحلي والفاعلين المحليين الجماعيين بتبني المخطط الجماعي وفق منهجية التخطيط التشاركي الاستراتيجي، مع ضمان دعم الوصاية الإدارية والمالية لمسلسل التخطيط من خلال تنظيم لقاءات تأطيرية وتوجيهية للمجالس الجماعية.

2-4-4-5 مرتكزات المخطط الجماعي للتنمية الترابية

من أجل التنمية المستدامة يعمل المخطط الجماعي على إدماج أربع مرتكزات أساسية وهي :

- **المكون الاقتصادي :** يهدف إلى تحقيق أهداف النماء والفعالية الاقتصادية، بحيث يعمل على تنمية وتهيئة الموارد الترابية والموارد الجماعية من أجل بلورة مشاريع تنموية حقيقية[55] بشكل يحافظ على ممتلكات الجماعة وجعلها أكثر مردودية، مع الحرص على عدم إثقال كاهل الساكنة بالضرائب، كما أن ترشيد وتصريف تلك الموارد يؤدي لا محالة إلى خدمة مصالح المواطنين في مجالات السكن والصحة والتعليم وتوفير البنيات الأساسية التحتية وإحداث مقاولات تساهم في الحد من البطالة من جهة وتنمية الموارد الجماعية من جهة أخرى.

---

[55] **البحري زهير. موساوي أحمد.، 2012**، « العمل الجمعوي ورهان التنمية الترابية »، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية المنجزات والتطلعات، تنسيق البقصي محمد و الزرهوني محمد، أشغال المنتدى الأول للتنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران، رقم 1، ص19، ص ص : 6-24.

- **المكون الاجتماعي :** يهدف إلى تلبية حاجيات الساكنة والاستجابة إلى أهداف الإنصاف الترابي والتماسك الاجتماعي بما في ذلك الولوج إلى الخدمات والمرافق الأساسية، وانطلاقا من هذا المكون تسعى المجالس الجماعية بفضل مخططاتها التنموية معرفة وتلبية حاجات السكان الأساسية.

- **المكون الثقافي :** يتعين بموجبه على الجماعة الترابية أن تبلور مشاريع ثقافية تعمل على تنمية العمق الثقافي، وذلك بإدراجه ضمن المشاريع وبرامج المخطط الجماعي للتنمية تكريسا لثقافة الانفتاح على المحيط وتأهيل العنصر البشري وتثمين التراث المحلي المادي اللامادي في إطار عمليات التحسيس والتعبئة والتواصل، وتحفيز الساكنة المحلية على الاهتمام بالشأن المحلي والإقبال على المشاركة في تدبير قضاياها، مما يساعد على إنجاح المشاريع ومشاريع التنمية المسطرة في المخطط الاستراتيجي للتنمية الجماعي.

- **المكون البيئي :** يرمي إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها واستثمارها على المدى الطويل، حيث تضطلع الجماعات المحلية بدور هام في إنعاش التنمية المحلية المستدامة من مدخل إستراتيجية بيئية بناءة.

الوثيقة رقم 7 : خطاطة مرتكزات التنمية الترابية المستدامة

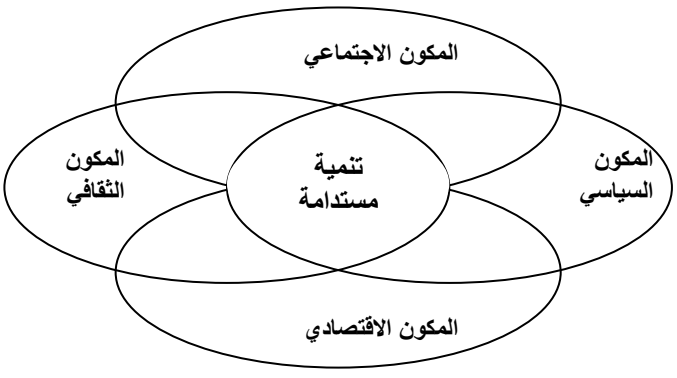

6- تعترض التنمية الترابية بواسطة المشروع الترابي مجموعة من المعيقات

يحتاج الباحث الجغرافي في التراب والتنمية الترابية التطرق للموضوع ودراسته من زاوية الجغرافيا السياسية، باعتبار أن التراب فضاء عمومي مشترك يستحق الاستغلال الأمثل للموارد في المكان والزمان، بهدف تحسين نوعية الحياة وإضفاء طابع الإنصاف والملائمة عليها ما أمكن، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أن الدينامية الترابية ترتبط بالقوى السياسية المحلية في إطار المجال السياسي للجماعات الترابية المحلية وتخضع لقراراتها وتعكس تصوراتها ونوعية التدخلات، ومن تم تظهر أهمية دراسة التنمية الترابية من الزاوية المشار إليها، ويرمي هذا المحور إلى تحليل أهم معوقات التنمية الترابية المستديمة، بالنظر إلى أربعة متغيرات أساسية :

- ضعف الثقافة السياسية لدى المنتخبين وجهل معظمهم بالقيم السياسية الحزبية ولمقتضيات العمل الجماعي، وضعف إلمامهم بتقنيات التدبير الجماعي النوعي لغياب دورات تكوينية ترفع من قدراتهم التدبيرية، مما يكرس ضعف مردودية الهيئة المنتخبة، حيث أن الانتخابات تفرز في الغالب منتخبين لهم شعبية ولهم أصوات فقط، وهنا لا بد من التركيز على أن التكوين والتكوين المستمر بات أمرا ضروريا لفائدة المستشارين والرؤساء الجماعيين بل كذلك لفائدة السلطات الإدارية المحلية الوصية[56].

- تعيش الجماعات الترابية بشكل دائم على إيقاع التقطيع وإعادة تنظيم متوال لمجال نفوذها الترابي المتقارب في الزمن أكثر مما ينبغي، مما ينتج عنه عدم استقرار يجعل من

[56] **أكناو ب.،2001**، « التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب » مرجع سابق، ص292، ص ص : 287- 306.

الصعب بل من المستحيل وضع أي رؤية عامة أو برنامج أنشطة ولو على الأمد المتوسط لفائدة تنمية التراب، وتعارض التقطيع الترابي مع الواقع والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والجغرافية...إذ يبقى رهين اعتبارات إدارية وأمن-سياسية[57]. فمسألة التقطيع الترابي غاية في الأهمية فنجاح ونجاعة التقطيع الترابي رهين بتوخي قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا. بل يشكل مفتاح نجاح ورش الترابية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة[58]، فمن الضروري تبني تقسيما ترابيا يراعي التوازنات السوسيواقتصادية والتوازنات المجالية[59].

- قلة الموارد وهشاشتها وقساوة الظروف الطبيعية والعزلة المفروضة بفعل الموقع الجغرافي وتدهور الموارد الطبيعية على قلتها، جراء الاستغلال المفرط لها وهشاشة المالية الجماعية يعيق مخططات التنمية وضعف الاستقلال المالي للجماعات الترابية نتيجة ضعف مردودية الضرائب والرسوم الجماعية، وشح مصادر التمويل والدعم المادي، وعجز مواردها الداخلية مما يضطرها إلى اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية الشيء الذي يؤثر في قراراتها[60].

- ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وهشاشة القاعدة الاقتصادية والاجتماعية يكرس انتشار الأمية والفقر وضعف التواصل بين الساكنة المحلية، وغياب

---

[57] **قريشي المصطفى.،2015**، « الجماعة الترابية بين متطلبات الحكامة ورهان التنمية »، مرجع سابق، ص 17، ص ص : 11-30.

[58] **مليح يونس.،2004**، « الجبايات المحلية وسؤال الجهوية المتقدمة »، مرجع سابق، ص 113 ، ص ص : 107-121.

[59] **بنيحيى م.،1997**، « المجال والتقسيم الترابي بالمغرب، المجال: التجليات والاستعمالات »، مجلة البحث العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الثلاثون، العدد 43-44، جامعة محمد الخامس، الرباط، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ص 110، ص ص : 93-111.

[60] **ركلمة أمين.،2004**، « مالية الجماعات المحلية بين دواعي التجديد وأفاق التطوير»، مرجع سابق، ص 90، ص ص : 79-106.

تفاعلها وجاهزيتها وانعدام ثقتها بالمؤسسات الرسمية المحلية، إضافة إلى المجتمع المدني ترتبط بضعف التكوين والتأطير والسقوط في العمل الموسمي الظرفي لتحقيق أغراض لا تتسم بالدوام والاستمرارية، نظرا لقيام العمل الجمعوي على قاعدة حزبية، قبلية أو لاعتبارات صداقة وولاءات.

- بداية تلاشي المهارات والمعارف المحلية وتزايد التفريط في التراث المادي وغير المادي وباقي مقومات الخصوصيات المحلية وأسس الهوية الثقافية للتراب. إضافة إلى فتور التفاعل الاجتماعي اتجاه التراب، حيث أن التفاعلات الاجتماعية المرافقة لبلورة مشاريع ترابية تنموية تشكل في حد ذاتها موردا مهما لتقوية درجة الاندماج الترابي بين كافة الأنظمة الفاعلة في التراب، كما أن التفاعل الاجتماعي يمثل أيضا مصدر قرارات التدخل المؤسساتي الرسمي والخاص ويضفي عليها صبغة المشروعية.

- غياب ثقافة التتبع والتقييم الذاتي والموضوعي والتدبير بالنتائج، كركيزة أساسية لاستشراف المستقبل والرفع من احتمالية تحقيق نتائج جيدة، تعبر عنها مجموعة من المؤشرات قابلة للقياس يعكسها المعيش اليومي للساكنة وديناميات التراب، كما تضمن عملية التقييم الشفافية وبناء الثقة، وتحقق المصداقية، وتنمي حس المسؤولية التدبيرية لدى الفاعلين خاصة العموميين منهم ويكفل نجاعة أداء المرافق والمؤسسات العمومية التي تعنى بتدبير التراب، وتكرس الانتماء إلى التراب وتعزيز الهوية الترابية من خلال بناء علاقة حميمية للساكنة اتجاه الحيز الذي يحتضن تحركاتهم ويشكل محيطهم المباشر الذي يتطلعون إشباع

حاجاتهم منه، وغيرها من المخرجات السلوكية المواطنة التي تضمن الانخراط الأكيد الفعال والنشيط في مسلسل التنمية الترابية المحلية[61].

- تعدد مراكز التأثير وتداخل الاختصاصات بين الفاعلين المحليين والإقليميين والوطنيين خاصة مع تنامي دور الجهات عدة صعوبات تقنية قانونية فيما يخص مجال الاستثمار حيث يسعى كل فاعل إلى احتكار وترجيح دوره في استغلال الموارد المحدودة.

- ضعف الموارد المالية الذاتية للجماعات الترابية والتحويلات المرصودة لها من قبل الدولة مقارنة مع حجم الاختصاصات وجسامة المسؤوليات المنقولة لها من الإدارة المركزية دون مرافقتها بالتمويل، مما يؤثر سلبا على دورها في تأهيل مجالها وكسب رهان التنافسية الترابية.

- عدم الاستثمار في العنصر البشري والخصاص في الموارد البشرية الكفءة والمؤهلة لتكون رهن إشارة الجماعات الترابية تلك القادرة على التسويق الترابي إضافة إلى ضعف تكوين المنتخبين واستمرار تدبيرهم لاقتصاديات الترابية بعقلية تسييرية محضة عوض عقلية تدبيرية بحثة.

- ضعف السياسة التواصلية لدى الجماعات إذ أن القدرة على جذب الاستثمار رهين بالقدرة على التواصل والإعلام ضعف الإصغاء إلى المحيط والتفاعل معه ومع التطورات التي تعمل داخله، والقدرة على توفير المعلومات والمعطيات حول ترابها والامتيازات التي

---

[61] **أكناو ب.،2001**، « التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب »، مرجع سابق، ص 287، ص ص : 287- 306.

تتوفر عليها، وعدم الإلمام بالمساطر وأدبيات بلورة المشروع الترابي وإخراجه لحيز الوجود[62].

7- من أجل تدبير مندمج للتراب وبلورة المشروع الترابي : اقتراحات إستراتيجية

- التخفيف من حدة الوصاية المفروضة على الجماعات الترابية وتعويضها بالرقابة القبلية والمصاحبة والرقابة البعدية هذه الأخيرة التي أبانت عن نجاعتها في تدبير المشاريع في القطاع الخاص.

- اعتماد التكوين المستمر لفائدة المنتخبين المحليين في المجالات المرتبطة بالتدبير، واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة الكفيلة بتوسيع رقعة تسويق المنتوجات الترابية وضمان فرص إضافية لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، مع حفزها عبر تقديم خصم ضريبي مهم لفائدتها وبشراكة مع الجماعة الترابية مشروط بدفتر تحملات يلزمها بالاستثمار لمدة معينة وبتشغيل أبناء التراب وضمان تكوين يتلاءم وأنشطتها.

- اعتماد آلية التعاون والشراكة والتعاضد والتوأمة بين الجماعات الترابية داخليا والانفتاح على التجارب الأجنبية الناجحة في مسألة التدبير الترابي، وتفعيل الدور الرئيسي للتوأمة من خلال إحداث منتديات مشتركة لتبادل الخبرات والتجارب الميدانية.

- حفز إنشاء مجموعات الجماعات الترابية لما لذلك من فوائد مهمة تتمثل أساس في تجميع الموارد البشرية المادية واللوجيستية البين-ترابية من أجل تحقيق مشاريع ضخمة بطريقة تضامنية وتشاركية.

---

[62] **بودواح محمد & بوهلال عبد السلام.،2015**، « التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب »، مرجع سابق، ص 95، ص ص : 87-100.

- ضرورة التعامل مع القطاع الخاص كشريك أساسي في مسالة التنمية الاقتصادية الترابية لما له من كفاءات بشرية وموارد مالية ولوجيستية وتدبيرية، مما يؤهله أن يصبح شريكا حقيقيا إلى جانب الجماعات المحلية الترابية في مسألة صناعة القرار الترابي المبنية عن أساس الذكاء الترابي والاقتصادي.

- الحرص على انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي من خلق مختبرات لتكوين تنسجم ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

- تكوين الموارد البشرية لما لهذا العنصر من أهمية كبيرة كمجارية الأمية وتأهيل الجمعيات من حيث التنظيم والتكوين لإعطائها نفسا جديدا يخدم التنمية الترابية المحلية، وعقد شراكات مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- انتشار ثقافة المشروع الترابي المحلي واقتناع أعضاء المجلس الجماعي بأهمية التخطيط الأمر الذي سيساعد على تمثل المخطط الجماعي للتنمية تمثلا صحيحا والالتزام بتطبيق مضامينه، والتعبير عن الإرادة في تغيير الأسلوب التقليدي في تدبير الشأن المحلي وقابلية الانخراط في عمل جماعي هادف ومنتج يحتكم لمبادئ العقلنة وأسلوب الحكامة الرشيدة.

- التوفر على مستوى مقبول من الخبرة والكفاءات المتمرسة لدى أعضاء المجالس المحلية والأطر العاملة بها والعمل على تكوين مؤطري أشغال ورشات التخطيط والتدبير التشاركيين بالجماعات الترابية المحلية.

- دعم الجماعات الترابية لمراجعة سلبيات التقطيع الترابي ومركزية القرارات وسلطات الوصاية، وضمان تمتيع الجماعات الترابية المحلية بالحد الأدنى من الموارد بما يتناسب والحاجيات من التسيير اليومي، ومع ضرورة إحداث تنمية اجتماعية أولية في مجالات الصحة والتعليم والنقل والسكن والتشغيل، وتيسير إمكانية تطوير تلك الموارد لمواجهة الحاجات الطارئة عن طريق البحث المستمر عن الموارد الجديدة والاستغلال العقلاني لممتلكات الجماعة الترابية، وإتاحة الفرصة لتوظيف الرساميل الأجنبية والوطنية في مشاريع بتراب الجماعية الترابية.

- نهج مقاربة ترابية محلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وحاجات كل جهة ترابية وكل حيز ترابي على حدة باعتماد برنامج مدقق للتتبع والتقييم، من أجل اتخاذ الإجراءات الأزمة والمناسبة لتصحيح مسارات التنمية المحلية مع الإلمام بالتوجهات الوطنية من سياسيات واستراتيجيات وبرامج ومخططات قطاعية وغيرها...

- إشراك السكان وكافة الفعاليات الراغبة الموجودة في التراب بالحجم الكاف والوازن في مختلف مراحل إعداد المشروع الترابي التنموي، للحصول على وثيقة دالة ومعبرة عن حاجبات الحقيقية للساكنة في مختلف المجالات.

- إعمال مبدأ المرافعة والتفاوض مع مختلف الجهات على الواجهتين الجهوية والوطنية، وكذا الانفتاح على المحيط الدولي لعقد شراكات حقيقية وقوية فعالة تسهم في رفع مؤشرات التنمية الترابية المحلية.

- من الرهانات الأساسية لتحقيق الأهداف المسطرة في المشروع الترابي هو الرهان على تدخل الأطراف أخرى كل حسب اختصاصه وإدراج كل الجهود الممكنة في بناء شراكات فعالة، معها يمكن أن تأخذ طابعا علميا وتقنيا مع مؤسسات وإدارات ومختبرات مختصة أثناء الإعداد للمشروع، وأخرى مادية ومالية مع جهات أخرى مانحة لتنزيل محتوياته وأجراتها بالنظر لمحدودية الموارد الترابية المحلية.

- يمكن لعملية التقطيع الإداري بصفة عامة أن تحد من فعالية المشروع الترابي إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار الامتداد الطبيعي لمجال الجماعة، ومن تم يظهر أن أي مخطط لمشروع ترابي لا ينفتح على محيطه وعلى الجماعات الترابية المحيطة به يظل قاصرا على أداء وظيفته التنموية، سيما وأن القانون ينص على إمكانية برمجة مشاريع مشتركة بين الجماعات الترابية المحلية تكون ناجحة من حيث التكلفة والوظيفة.

- التسويق هو المثال الواضح لتفعيل تقنيات فن التسويق التي تتبناها المقاولات الخاصة وتطبيقها في الجماعات الترابية بتطبيق تقنيات التسويق الجاري على لتراب وبالتالي اعتبار الجماعات الترابية كمقاولة تهدف إلى الربح، عن طريق تقديم أفضل منتوج يرضي الزبناء المحليين ويحافظ عليهم، ويجذب زبناء جدد ويقوي تنافسيتها في السوق[63].

---

[63] **حزوي محمد & طاهير نور الدين.،2015**، « التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق »، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث و الدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص48، ص ص : 47-70.

خلاصة

أصبح موضوع التراب والتنمية الترابية يحضى في الوقت الراهن بأهمية استثنائية، ويطرح مسألة التفكير في المجال كفرضية يمكن مراجعتها وليس كمعطى تابت يتحرك بعفوية وغير قابل للتحليل والقياس، بل يمكن وضع اقتراحات مسبقة لتدبير مختلف أنساقه المعقدة المتفاعلة.

نظرا للوضعية المتأزمة والخلل الذي تعيشها المجالات الترابية، ولقوة التطلعات الموضوعة والرغبة الملحة لتحقيق التنمية في ظرفية عالمية يطبعها التنافس، لذا أصبح لزاما تبني المقاربة الترابية لمعالجة الاختلالات وخفض حدة الهشاشة السوسيو اقتصادية والمجالية والبيئة، وللحفاظ على الهوية المحلية للتراب عن طريق إعداد مشاريع ترابية متكاملة طموحة، تدمج كافة الرهانات في إطار تفاعلية جمعية متعددة الأبعاد والأطراف، حريصة على إشراك كل الفاعلين الترابيين، سواء في صنع واتخاذ القرار وبلورة وانجاز المشاريع لضمان نجاح المشروع التنموي، على اعتبار أن القرار التنموي للتراب يجب أن يكون مبنيا على الإدراك وأن يكون ممارسة واعية بعيدا عن الصدفوية درءا للمخاطرة والشك، فالقرار تدبير يتخذ قصد انجاز فعل معين، ويخضع لمسلسل احتمالي يبدأ بتحديد الأهداف نتيجة لمثيرات معينة.

لا تتلخص مفاهيم التراب والترابية والمشروع الترابي في مجرد إدراجها ضمن الوثائق الرسمية، وحتى لا تبقى ماده دعائية حبرا على ورق، فإن تحقيقها على الواقع لن يكون إلا نتيجة إعمال استراتيجيات يكون فيها العنصر البشري حجر الزاوية فاعلا

ومضمونا، يعني ذلك أن يكون التفكير اتجاه التراب ليس انطلاقا من الرغبة في الرفع من الأداء الاقتصادي فحسب، بل تحقيق التوازن الاجتماعي والانسجام، ذلك أن الترابية تتجاوز مسألة تنظيم المجال وتشكيل التراب إلى الانخراط والتفكير في فهم الشروط المثالية لعيش الأفراد داخل المجتمع، وذلك في إطار بلورة خطط واستراتيجيات ترابية مجددة، مواكبة، يقظة ومتفق عليها، قائمة على المعرفة والخبرة والشراكة...وتتأسس على تآزر المجال والإنسان والزمن لإعادة إعادة تنسيق المجال وإنتاجه وتنمية موارده وتأكيد الهوية والاستقلالية الترابية.

بيبليوغرافيا عربية

- **قاسم نهاد،2001**، « التنمية المستديمة للمستقرات الحضرية : عناصرها، مفهومها، مبرراتها، وسائل تحقيقها »، أشغال ندوة : العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة أيام 10-11-12 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة والتعمير بالرباط، ص ص : 70-79.

- **بنمختار رشيد بن عبد الله.،2012**، « تنمية الجهات بواسطة المعرفة والتكنولوجيا، تحد جديد من أجل إنتاج الثروة والتشغيل من خلال استغلال الخصوصيات الترابية »، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس ، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص : 27-39.

- **بكشوا محمد.،2015**، « الجهوية المتقدمة وإعداد التراب »، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص : 59-65.

- **أركان عماد.،2004**، « نظام اللاتمركز ومتطلبات الحكامة الترابية »، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص27، ص ص : 27-44.

- **الزرهوني محمد & آخرون.،2016،** « الدينامية العقارية وأثرها عل تهيئة المجال الترابي بجماعة القروية أولاد الطيب بالضاحية الجنوبية لمدينة فاس »، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية : دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات والجاذبية، تنسيق : هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، ص ص : 67-99.

- **كتمي سعيد.،2015،** « تراب المشروع والمشروع الترابي أي مشروع لأي تراب ؟ »، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص : 49-60.

- **هرهار عبد الله.،2012،** « سياسة الأرض وعوائق التنمية »، مجلة إضافات العربية لعلم الاجتماع، العدد 19، صادرة عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص ص : 154-176.

- **الخزان بوشتى.،2011،** « تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى »، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، خاص التنمية الترابية بالمغرب: الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون، مجلة نصف سنوية، العدد 13، ص ص : 3 -21.

- **نعيم محمد & شافقي مصطفى.،2008،** « العمل الجمعوي خيار التنمية المحلية بالوسط الواحي نموذج واحة تودغة »، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، التنمية المحلية، تنسيق : محمد

الأسعد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، الرباط، ص ص : 463-477.

- **جيري نجيب.،2004،** « الديمقراطية المحلية وسؤال الحكامة الجيدة »، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص : 11- 26.

- **ادالي محمد وآخرون.،2015،** « المشروع الترابي وجدلية التنظير والممارسة – مقاربة سوسيوجغرافية- ثقافية- انتخابية »، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص :101-122.

- **الأكحل مختار.،1997،** « أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية ؟ حالة : هضبة بنسليمان »، مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، تنسيق : كرزازي موسى وايت حمزة محمد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113.

- **موراي ورويك.،2013،** « جغرافيات العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافة »، سلسلة عالم المعرفة، عدد 397، عدد الصفحات 447.

- **فيرناندو بيسا لويس.،2012،** « مجموعات الإنتاج المحلية والتنمية الجهوية في البرازيل »، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال

الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص : 147-156.

- **المثلوثي الهادي.،2008**، « في عودة الوعي إلى الفكر الجغرافي العربي »، ص ص : 695-710.

- **بيناهو، بوجمعة.،2015**، « النخب المحلية دراسة لمحددات السلوك الانتخابي : حالة مجتمع صحراوي »، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 165-174.

- **البحيري زهير & الموساوي امحمد.،2012**، « العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية »، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية : المنجزات والتطلعات، أشغال المنتدى الأول للتنمية والثقافة لاغزارن، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 1، تنسيق البقصي محمد و الزرهوني محمد، ص ص : 6-24.

- **بحكان ميمون & آخرون.،2011**، « المجتمع المدني والتنمية المحلية »، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، أشغال الدورة الثانية والعشرون، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 29-12.

- **الاسماعيلي أسماء.،2015**، « الجهوية المتقدمة ورهان التنمية المحلية »، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص : 47-58.

- **كزافيي لوفيل فرنسوا.،2012،** « الالتقائية الشاملة والتباينات المحلية ضرورة تجديد الذكاء الاستراتيجي »، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص : 19-25.

- **امارتيا صن.،2014،** « التنمية حرية »، مجلة عالم المعرفة، عدد 303، ترجمة : شوقي جلال، عدد الصفحات 447.

- **تشيان فو مان.،2012،** « الذكاء الاقتصاد والترابي، مقاربة عارضة بالضرورة : فيتنام نموذجا »، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص : 51-69.

- **البقصي محمد & الزرهوني محمد.،2011،** « المخطط الجماعي للتنمية مدخل لتفعيل الحكامة الرشيدة »، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، أشغال الدورة الثانية والعشرون، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 128-161.

- **الحسين رحيم.،2016،** « الديناميكية المجالية ورهانات التنمية بإقليم هضاب العليا للجزائر»، المدن وإعادة تشكيل الأحياز الترابية الريفية المتوسطية : دراسات لحالات من المغرب وفرنسا والجزائر، نشر وإصدار مختبر الدراسات حول الموارد والحركيات

والجاذبية، تنسيق : هلال عبد المجيد، الدكاري عبد الرحمان، جروف سعيد، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص ص : 13-42.

- **عرابي مراد.،2012**، « دينامية المجالات الريفية وتدبير التراب، جماعتي أولاد غانم وأولاد عيسى نموذجا »، بحث لنيل شهادة الماستر، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة.

- **الهيلوش محمد.،2011**، « التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة الحكامة الجيدة »، المجتمع المحلي والحكامة الترابية، أشغال الدورة الثانية والعشرون، تنسيق : الزرهوني محمد والبقصي محمد، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص ص : 67-87.

- **أبو زيد جواد & الصادكي منير.،2015**، « المشروع الترابي آلية لتثمين الموارد المحلية وتحقيق التنمية الترابية حالة منطقة جرسيف »، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص : 143-165.

- **شنفار عبد الله.،2015**، « الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية دراسة في القرار المحلي »، ص 193، عدد الصفحات 275.

- **الزرهوني محمد & البقصي محمد.**، « المشروع الترابي المندمج دعامة التنمية المحلية المستدامة بجماعة اغزران بإقليم صفرو »، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة

لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص : 290-259.

- **هلال عبد المجيد & فاضل عبد الله.،2015،** « التخطيط العمراني ورهانات التنمية الترابية »، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص : 37-48.

- **الكتمور حسن & آخرون.،2015،** « المقاربة الترابية مدخل لإعداد وتنمية الأرياف الجبلية »، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص : 23-35.

- **فتوحي محمد.،1997،** « صياغة المشاريع والتخطيط لها وتطبيقاتها حول الهجرة »، مجلة مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس –الرباط- سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص ص: 27-39.

- **بوعدين لحسن.،2015،** « أهمية الحكامة الترابية في الإنعاش الاقتصاد المحلي »، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص : 109-126.

- **بودواح محمد & بوهلال عبد السلام.،** « التسويق الترابي وآفاق التنمية المحلية بالمغرب »، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية،

أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص : 87-100.

- **الكتمور حسن.،2015**، « المشروع الترابي والمقاربة التشاركية : منهجية عمل مخطط التنمية الجماعي »، المشروع الترابي أداة إستراتيجية للتنمية المحلية حالة جماعة اغزران الجبلية، أشغال الدورة الخامسة لمنتدى التنمية والثقافة لاغزران، منشورات الجماعة القروية لاغزران رقم 5، تنسيق : البقصي محمد والزرهوني محمد، ص ص : 63-84.

- **لوفي جون لويس.،2012**، « التصنيع وتحديد مواقع الأنشطة : رد على التحول العالمي الكبير الجاري »، الذكاء الترابي والتنمية الجهوية بواسطة المقاولة تجارب دولية مقارنة، أعمال الملتقى الدولي للداخلة، إشراف : الكراوي إدريس ، كليرك فيليب، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ص ص : 41-48.

- **موله عبد الله.،2008**، « الأقاليم في العولمة : علامات الفناء، وفرص البقاء - المغرب العربي نموذجا - »، نحو إستراتيجية تخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الثاني : التنمية المستدامة وقضايا التحليل والتخطيط المكاني، تنسيق الأسعد محمد، أبحاث الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، ص ص : 13-27.

- **عمار علي حسن.،2017**، « الخيال السياسي »، سلسلة عالم المعرفة، عدد 453، عدد الصفحات 279.

- **أكناو بلقاسم.،2001**، « التخطيط والإدارة المحلية بالمغرب »، أشغال ندوة : العمران في الوطن العربي بين التخطيط والتشريع والإدارة أيام 10-11-12 أبريل، منشورات المعهد الوطني للتهيئة و التعمير بالرباط، ص ص : 287- 306.

- **قريشي المصطفى.،2015**، « الجماعة الترابية بين متطلبات الحكامة ورهان التنمية »، الحكامة الترابية، من الجهوية المتقدمة إلى الحكم الذاتي...، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 31/32، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص: 11-30.

- **مليح يونس.،2004**، « الجبايات المحلية وسؤال الجهوية المتقدمة »، »، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص : 107-121.

- **بنيحيى محمد.،1997**، « المجال والتقسيم الترابي بالمغرب، المجال: التجليات والاستعمالات »، مجلة البحث العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة الثلاثون، العدد 44-43، جامعة محمد الخامس - السويسي- المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ص ص : 93-111.

- **ركلمة أمين.،2004**، « مالية الجماعات المحلية بين دواعي التجديد وأفاق التطوير»، الجماعة الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 30/29، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ص ص : 79-106 .

- **حزوي محمد & طاهير نور الدين.،2015**، « التسويق الترابي الحضري بالمغرب بين غموض المفهوم وإشكالية التطبيق »، الديناميات الترابية والتحولات السوسيواقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث و الدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، ص ص : 47-70.

بيبيلوغرافيا فرنسية

- **LEVY Jacque & LUSSAULT Michel., 2003,** « dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés », éd. BELIN, Paris.

- **PETIT Robert., 2012,** édition Pierre-de-Coubertin, Paris.

- **BAILLY Antoine & FERRAS, Robert., 1997,** « Eléments d épistémologie de la géographie », 2eme éd, Armand Colin, Paris.

- **RAFFESTIN Claude., 1977,** « Paysage et territorialité », cahiers de géographie du Québec, Vol. 21, N° 53-54, pp : 123-134.

- **GUY Di Méo., 2004,** « Pour une approche compréhensive et complexe des objets géographiques », cahiers géographique, N°, p101.

- **RAFFESTIN, Claude., 1979,** « Pour une géographie du pouvoir» Paris, LITEC.

- **VEYRET Yvette., 2005,** « Développement durable et géographie », sous la direction de Yvette Veyret, pp : 11-38.

- **WACKERMAN Gabriel & All., 2005,** « Dictionnaire de géographie ».

- **PIERRE Malin., 2010,** « Dictionnaire de l urbanisme et de l aménagement », sous la direction de Pierre Malin et Françoise Choay, coordination générale Pierre Merlin.